ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط

- اتجاهات الإصلاح الاجتماعي في مصر (ملف خاص)
- مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات
- تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر
- تقدم مصري في مؤشر الابتكار العالمي 2021

NOV 2021
العدد (35)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا السياسات العامة (ملف خاص)

تمكين الشباب المصري.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية

صفحة 18

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- الخروج من جحيم الشرق الأوسط

قضايا دولية 10

- مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات

قضايا الأمن والدفاع 16

- **مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط** (ملف العدد)
- المؤشرات العامة للتهدئة الإقليمية
- السياقات الدافعة لإنهاء الخصومات
- القضايا البارزة محل التفاوض الإقليمي
- مستقبل المصالحة الإقليمية ومتطلباتها

قضايا السياسات العامة 34

- **اتجاهات الإصلاح الاجتماعي في مصر** (ملف خاص)
- تمكين الشباب.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية
- دعم المرأة.. إنجازات أساسية وتحديات قائمة
- سياسات المياه.. تعزيز الأمن وجودة الحياة

قضايا نوعية 44

- فرص مستقبلية واعدة لقطاع الطاقة في مصر
- تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر

كيف يفكر العالم؟ 45

- ترحيب دولي لترشيح مصر لاستضافة مؤتمر المناخ

بيانات وإحصائيات 60

- تقدم مصري في مؤشر الابتكار العالمي 2021

الافتتاحية

الخروج من جحيم الشرق الأوسط

* د. عبد المنعم سعيد

كثيرة هي أشكال الاهتمام الراهن بحالة الشرق الأوسط، وفي اتجاه معاكس لما كان عليه الحال قبل سنوات، حينما كان السؤال السائد هو: إلى أين تقود الصراعات الجارية في الإقليم؟ إذ كانت نتائج ما سمي "الربيع العربي" ظاهرة في حروب أهلية، وأخرى إرهابية، وثالثة طائفية، ورابعة إقليمية أتت من إيران وتركيا وإسرائيل وإثيوبيا، حيث حاولت استغلال ما ألمّ بالمنطقة من وهن وضعف لكي تحصل على مكاسب جيوسياسية واستراتيجية. أضيف لذلك، تدخلات دولية كبرى من القطبين الروسي والأمريكي، ونجم عن الحالة الجماعية للحروب مئات الألوف من الضحايا، وملايين من الجرحى، وملايين أخرى من اللاجئين والنازحين.

لقد أصبح الشرق الأوسط منطقة جحيم عالمية جرى التنظير لها بأنها تعبير عن "صراع الحضارات" تارة، وتعبيرات أخرى أخذت أبعادًا سياسية تلوم دول الإقليم لبعدها عن "الديمقراطية"، واقتصادية لأن أسعار البترول التي بدأت العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وهي تقارب 100 دولار للبرميل، قد هبطت إلى 20 دولارًا تقريبًا مع منتصف هذا العقد. لكن بغض النظر عن الأسباب، فقد كان السؤال الدائم هو: إلى متى يستمر الحال على ما هو عليه من تصعيد لها أثمان فادحة؟ إلا أن الاتجاه الآن مع العام الثاني من العقد الثالث من القرن الحالي هو ملاحظة الكثير من مراكز البحوث العالمية تراجع العنف، واستقرار حالة التهدئة، والميل العام نحو المصالحة، وبات السؤال الملح هو عما إذا كان ذلك يمثل وقفة مؤقتة أو هدنة، أو أنه أكثر من ذلك توجه عام يشير إلى تغيرات أكثر جذرية في المنطقة.

خطوات للتهدئة

مضت الدول الإقليمية في خطوات لاستئناف العلاقات المقطوعة والمتوترة لسنوات من قبل. فاستنادًا لبيان العلا الصادر عن اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي في يناير 2021 جرى استئناف العلاقات بين مصر والإمارات من ناحية، وقطر من ناحية أخرى؛ وكلاهما وتركيا من ناحية ثالثة. واختلفت عمليات استئناف العلاقات بين كل حالة وأخرى، لكنها أدت كلها إلى تراجع احتمالات الصراع والمواجهة، كما كان ممكنًا بين القاهرة وأنقرة، سواء كان ذلك خاصًا بمنطقة شرق البحر المتوسط أو فيما يتعلق بليبيا.

المسارات الدبلوماسية بين هذه الأطراف دبّ فيها الدفء، بعضها استئناف السفارات لعملها، وشركات الطيران لطيرانها، أو الدفع بالعلاقات الاقتصادية القائمة إلى العمل في ظل مناخ أكثر ودًا. فبعد عقد من تصويت جامعة الدول العربية على تعليق عضوية سوريا في بداية الحرب الأهلية في هذا البلد، تتابعت إشارات الترحيب بعودة سوريا مرة أخرى إلى الجامعة. العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني" أول زعيم عربي دعا "الأسد" إلى الاستقالة في عام 2011، تحدث معه لأول مرة منذ اندلاع الصراع، وأعاد مؤخرًا فتح المعبر الحدودي الرئيسي للبلدين للمساعدة في تعزيز التجارة. التقى أيضًا وزير الخارجية المصري نظيره السوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعهد بالمساعدة في "استعادة مكانة سوريا في العالم العربي"، كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا موافقتها على تعميق التعاون الاقتصادي مع سوريا.

ويبدو أن كل هذه الخطوات تلقى دعم دوليًا، خاصة من الولايات المتحدة التي أقر الكونجرس بها قانون قيصر في عام 2019، والذي يتطلب من واشنطن معاقبة المسئولين والكيانات السورية المسئولة عن الفظائع، وكذلك الجهات الفاعلة التي تدعم النظام. لكن إدارة "بايدن" لا تبدو متمسكة بالقانون، إذ نظرت إلى الناحية الأخرى تجاه إعلان الإمارات بأنها الشريك التجاري الأبرز لسوريا، ومن ناحية أخرى دعمت مؤخرًا صفقة توجيه الغاز المصري إلى لبنان -الذي يعاني من انقطاع التيار الكهربائي- عبر سوريا. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إن قانون قيصر "أداة مهمة"، لكن يجب أن تكون العقوبات متوازنة مع المخاوف الإنسانية.

تنسيق عربي

المبادرة الأكثر ظهورًا والتي تستند إلى دول عربية، هي تلك التي ضمت مصر والأردن والعراق، والتي مضت بخطوات ثابتة خلال العامين الماضيين، حيث يبرز فيها أولًا تنسيق مصري-أردني من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية من ناحية، والسلام مع إسرائيل من ناحية أخرى، وتنسيق آخر يخص استرجاع العراق إلى الصف العربي مرة أخرى. وفي الحالتين، جرى تقدم كبير من حيث تثبيت وقف إطلاق النار في غزة.

وفي الانتخابات العراقية ظهر تأثير الحراك العراقي الذي يركز على الدولة الوطنية العراقية. وفي ليبيا، فبرغم التناقضات الكثيرة بين شرقها وغربها إلا أن التوجّه العام يسير في إطار ما جرى الاتفاق عليه من استبعاد للعنف، والسعي نحو إرجاء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري، والتخلص بطريقة أو بأخرى من المرتزقة.

هذه التطورات جميعها ليست بعيدة عن المملكة العربية السعودية التي من ناحية دعمتها كلها، ومن ناحية أخرى فإن المملكة دخلت في مفاوضات طويلة مع إيران تعددت جولاتها، وتضمنت بالتأكيد العلاقات الثنائية والأخرى الخاصة بالأزمة اليمنية والسلوك الإقليمي لطهران. من ناحية ثالثة، فإن المملكة واصلت تنمية علاقات الشراكة مع مصر، والتي نمت أواصرها منذ ترسيم الحدود البحرية بين البلدين قبل أربع سنوات، والتي كان آخر خطواتها مشروع الربط الكهربائي بين المملكة ومصر، لتبادل قدرات كهربائية تصل إلى ثلاثة آلاف ميجاوات، بتكلفة إجمالية 1.8 مليار دولار، وهي خطوة تتوج 70 اتفاقية وبروتوكولًا ومذكرة تعاون بين البلدين تغطي جميع قطاعات التنمية، وتحقق التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالبلدين.

"السلام الإبراهيمي"

يبدو أن المناخ العام للتغيير في المنطقة بدأ يمسّ القضايا المعقدة للصراع العربي-الإسرائيلي. فالولايات المتحدة -على سبيل المثال- تحاول الجمع بين ما توصل إليه رئيس الولايات المتحدة الأسبق "دونالد ترامب" مما سمي "السلام الإبراهيمي" من خلال "تعميقه" و"توسيعه". المعادلة يقودها "أنتوني بلينكن" وزير الخارجية الأمريكي بدفع العلاقات القائمة على معاهدات للسلام لكي تمضي في طرق أكثر اتساعًا في التعاون والإشهار والاعتياد على حقيقة السلام، أما التوسيع فيقوم على ضم أطراف جديدة إلى السلام مع إسرائيل.

من أجل ذلك، حاولت إدارة "بايدن" أن تعطي قدمًا للفلسطينيين في المستقبل من خلال استئناف العلاقات بين واشنطن ورام الله، وعودة القنصل الأمريكي إلى شرق القدس، واستئناف المساعدات إلى وكالة غوث اللاجئين والسلطات الفلسطينية، والتعاون مع مصر من أجل التفاوض بين الفلسطينيين، وبينهم وبين إسرائيل، وتعمير غزة.

هذا التوجه بشكل عام كان مشجعًا للأطراف الإقليمية للقيام بإجراءات لقيام الثقة، منها أنه رغم التعقيد الشديد لمركب الحكومة الإسرائيلية فإنها سمحت لوزراء فيها باتصالات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والاتفاق على أشكال من تحسين الأحوال الفلسطينية، بما فيها إعطاء شهادات الإقامة في القدس لآلاف المقيمين فيها، والسماح لأكثر من ألفي فلسطيني في غزة بالعمل في إسرائيل مع تسهيلات في نقل الكهرباء والصيد في البحر المتوسط. وضمن هذا الإطار جرى لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي مع الرئيس "السيسي" في مصر، وقيام شركة الطيران المصرية برحلات لأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين إلى مطار بن جوريون.

خسائر وإرهاق

أسباب هذه الحالة من التهدئة والتواصل البناء بين دول الإقليم تعود أولًا إلى دروس ما جرى خلال العقد المنصرم الذي سببت خسائر كثيرة لدول الإقليم، وإرهاقًا كبيرًا للقوى السياسية داخلها، وثانيًا أن توجهات الإصلاح التي بزغت منذ عام 2015 تقريبًا خلقت مصالح استراتيجية بالسعي نحو التهدئة وإدارة التصالح بين أطراف تخاصمت من أجل توفير المناخ المواتي لعملية التنمية أو تفادي خسائر كبيرة نجمت عن التوسع العسكري بشكل يتعدى قدرات الدول كما هو الحال في الحالة التركية. وثالثًا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والعراق رفع غطاء كبيرًا عن دول الإقليم، بحيث بات على كل منها الاعتماد على نفسها في التعامل مع القضايا المختلفة.

قضايا دولية

1

مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات

استطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يسار الوسط) بقيادة "أولاف شولتز" تصدر الانتخابات البرلمانية الألمانية التي جرت في الـ26 من سبتمبر 2021 بعد حصوله على 25.7% من الأصوات، أي بفارق ضئيل عن كتلة المحافظين (التي تتضمن حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي) بزعامة "أرمين لاشيت"، والذي حصل على 24.1%، فيما احتل حزب الخضر المرتبة الثالثة بـ14.8%، بينما تلاه الحزب الديمقراطي الحر في المرتبة الرابعة بحصوله على 11.5%. وعنت هذه النتائج خسارة الحزب الحاكم، وعودة الاشتراكيين مجددًا لتصدر المشهد السياسي، فضلًا عن بروز فرص لحزب الخضر. فماذا يعني ذلك لمستقبل السياسة الخارجية الألمانية في مرحلة ما بعد ميركل؟.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

مسارات السياسة الخارجية الألمانية بعد الانتخابات

* آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يسار الوسط) بقيادة "أولاف شولتز" تصدر الانتخابات البرلمانية الألمانية التي جرت في الـ26 من سبتمبر 2021 بعد حصوله على 25.7% من الأصوات، أي بفارق ضئيل عن كتلة المحافظين (التي تتضمن حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي) بزعامة "أرمين لاشيت"، والذي حصل على 24.1%، فيما احتل حزب الخضر المرتبة الثالثة بـ14.8%، بينما تلاه الحزب الديمقراطي الحر في المرتبة الرابعة بحصوله على 11.5%. وعنت هذه النتائج خسارة الحزب الحاكم، وعودة الاشتراكيين مجددًا لتصدر المشهد السياسي، فضلًا عن بروز فرص لحزب الخضر. فماذا يعني ذلك لمستقبل السياسة الخارجية الألمانية في مرحلة ما بعد ميركل؟.

عودة الاشتراكيين

- جاء تصدر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الانتخابات الحالية –التي شارك فيها ما يقرب من 60.4 مليون مواطن لهم حق التصويت، وتنافس فيها إجمالي 47 حزبًا- ليرفع أسهم "شولتز" في خلافة "ميركل"؛ إذ كان هذا الحزب قد حصل في الانتخابات الماضية في عام 2017 على 20.5%، بينما تصدر الحزب الحاكم -آنذاك- عندما كانت تقوه "ميركل" بنسبة 32.9%، فيما لم يحظَ الخضر حينها إلا بـ8.9%، لذا تعد الانتخابات الحالية نجاحًا كبيرًا للخضر لم يرتقِ إلى مستوى طموحهم.

- استنادًا إلى هذه النتائج، من المُتوقع أن يتمكن الاشتراكيون من تشكيل حكومة ائتلافية بالتعاون مع شريكين صغيرين هما: الخضر، والديمقراطيون الأحرار. وبالفعل، فبعد قرابة عشرة أيام من الانتخابات وافقت هذه الأحزاب على بدء المحادثات الاستكشافية مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي يوم الخميس 7 أكتوبر 2021، بهدف التفاهم حول كيفية تقاسم السلطة خلال الدورة البرلمانية القادمة. الأمر الذي قد يعد خطوة إيجابية لـ"شولتز" نحو الاستحواذ على منصب المستشار، وعثرة جديدة أمام المحافظين.

- جاء الصعود المفاجئ ليسار الوسط بشكل تدريجي على خلفية عدم وجود منافس قوي له يستطيع خوض هذه الانتخابات بكفاءة، ويقوم بحشد أكبر عدد من المؤيدين من خلال السياسات التي سيتبناها في سياق تنامي جائحة "كوفيد" التي ألقت بظلالها على السياق الانتخابي في ألمانيا، وأثرت على استطلاعات الرأي والمناظرات التي عُقدت قبل هذه الانتخابات، بل ساهمت في الكشف عن التحديات التي يواجهها المتنافسون في الانتخابات.

- يُرجع البعض تصدر يسار الوسط إلى شخصية "لاشيت" الذي يفتقر إلى مؤهلات القيادة والقدرة على التفاوض مقارنةً بـ"ميركل" التي استطاعت إحكام سيطرتها على البلاد، ومواجهة التحديات المُتلاحقة. فبالرغم من أن "لاشيت" أعلن أنه مرشح الاستمرارية؛ إلا أنه أخفق إبان حملته الانتخابية، مما أثر بشكل سلبي على شعبيته التي تراجعت في استطلاعات الرأي، على خلفية التقاط صورة له وهو يضحك، خلال زيارته لبعض المناطق التي تعرضت للفيضانات، وهو ما أثار حالة من الاستهجان، ورد عليها "لاشيت" بالاعتذار. وسبق ذلك عدم قدرته على احتواء الجائحة في ولايته "شمال الراين-وستفاليا". فضلًا عن تعثر "أنالينا بيربوك" زعيمة الخضر من خلال تعرضها لاتهامات تتعلق بأنها أسندت لسيرتها الذاتية معلومات كاذبة، وادعاءات خاصة بالسرقة الأدبية.

- قد يكون أحد دوافع عودة الاشتراكيين لصدارة المشهد الألماني رغبة الرأي العام في تحسين الأوضاع الداخلية، واستحداث أنظمة جديدة لدافعي الضرائب تكون متوافقة مع المواطنين، والالتزام بالتحول الأخضر، خاصة بعد موجة الفيضانات التي تعرضت لها البلاد والتي أسفرت عن العديد من الخسائر المادية والمالية، مع ضرورة إيجاد مصادر نظيفة للطاقة بدلًا عن الطاقة النووية والفحم اللذين سيتم التخلي عنهما بحلول العام المقبل في سياق تحديات الجائحة التي كشفت عن ثغرات تعاني منها البلاد، مثل البيروقراطية التي نتج عنها بطء عملية التلقيح، بالرغم من أن ألمانيا من أقل الدول في عدد الوفيات والأضرار الاقتصادية التي لحقت بها.

- عمل "شولتز" على الاستفادة من أخطاء المنافسين في الانتخابات بالرغم من وقوعه في بعضها. لكن بمقارنتها بمنافسيه كانت أقل، ومع انطلاق حملته الانتخابية لحزبه تعهد بإدخال إصلاحات اقتصادية، وتوفير ظروف أفضل للعمال، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتقوية النظام الصحي والتعليمي والنقل.

مسارات خارجية

بالنظر إلى الائتلاف المُحتمل بين القوى الثلاث (الاشتراكيين، والخضر، والديمقراطيين الأحرار) فمن المتوقع أن تكون أبرز توجهاتهم الخارجية، وفقًا لتصريحاتهم وبرامجهم الانتخابية، على النحو التالي:

- **التكامل الأوروبي:** تتوافق الأحزاب الثلاثة على أهمية التكامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودعم التقدم المُحقق في عملية التوسع شرقًا مع دول غرب البلقان، مع الالتزام الدبلوماسي بالحرية وحقوق الإنسان، وتعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون؛ لأن مستقبل الدور الأوروبي سيتوقف على مدى إدراكهم أهمية إحداث تقدم في عملية التكامل.

- **حلف شمال الأطلسي:** بالرغم من أهمية الناتو بالنسبة للأحزاب الثلاثة، إلا أن كلًا منهم له تصور مختلف؛ فبالنسبة للاشتراكيين سيظل الناتو حجر الأساس للشراكة الأطلسية والأوروبية، لكن لا بد أن يكون للاتحاد الأوروبي سياسته الأمنية والدفاعية الخاصة، لأن هدفهم لا يزال جيشًا أوروبيًا، كجزء من قوة السلام في أوروبا. أما الخضر فيرون أن الناتو يعاني حالة من التباين في المصالح السياسية والأمنية بين الدول، لأنه يفتقر لمنظور استراتيجي واضح. أما الديمقراطيون فيرغبون في تطوير الناتو، ودعم تطوير مفهوم استراتيجي جديد يتضمن استراتيجية واضحة تجاه الصين، والدول الشريكة الديمقراطية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع الناتو.

- **الولايات المتحدة:** تدعم الأحزاب الثلاثة الالتزام باستمرارية العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن الشراكة عبر الأطلسي تمثل ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الألمانية. لكن -وفقًا للاشتراكيين- من المهم للديمقراطيات أن تتعاون معًا لمنع الصراعات، مع الحاجة إلى بداية جديدة في العلاقات على أساس الشراكة في القيم الديمقراطية بين أوروبا والولايات المتحدة، مع تعزيزها في بعض القضايا مثل المناخ، وهو ما يتوافق مع موقف الخضر الداعم لهذه الرؤية، والديمقراطيين الذين يرون أن تولي "جو بايدن" رئاسة الولايات المتحدة فرصة لتجديد العلاقات خلال العقد القادم.

- **روسيا:** تتقارب مواقف الأحزاب الثلاثة تجاه روسيا، مؤكدين على أهمية وقف العنف في شرق أوكرانيا، وبقاء العقوبات المفروضة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي كشرط لتنفيذ اتفاقية "مينسك"، والالتزام بها، مع احتمالية تشديدها في حالة التصعيد العسكري في أوكرانيا. فيما يرى الاشتراكيون أنه من مصلحة ألمانيا وأوروبا العمل مع روسيا في القضايا المشتركة كالأمن، ونزع السلاح، والمناخ، والطاقة، وتحقيق تقدم مشترك في مكافحة الأوبئة. أما الخضر، فكانت لهم وجهة نظر مُتعلقة بالشراكة مع روسيا في مجال الطاقة؛ حيث أكدوا على أهمية وقف خط "نورد ستريم 2-"، لأنه لا يساهم في حماية المناخ، وهو موجه ضد الطاقة والمصالح الجيواستراتيجية الأوروبية.

- **الصين:** تتوافق الأحزاب الثلاثة في إدانتها للصين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانج، والتبت، وهونغ كونغ، مطالبين بكين بوضع حد لمثل هذه الانتهاكات، بجانب إمكانية فتح حوار معها، لكن لأسباب مختلفة. فبالنسبة للاشتراكيين، فإن الأهمية المتزايدة للصين في العالم تعني أن المواجهة العالمية للتحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية لا يمكن بدون الصين. أما الخضر

الذين ينظرون للصين على أنها منافس، فإنهم بحاجة إلى حوار بنّاء معها بشأن المناخ. فيما يرغب الديمقراطيون في تطوير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والصين بعيدًا عن التنافس بين الأنظمة، مع توطيد العلاقات الاقتصادية والمجتمع المدني، وفقًا للقانون الدولي المعمول به والامتثال له، وخاصة قواعد الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

- **الشرق الأوسط:** رأت الأحزاب الثلاثة منطقة الشرق الأوسط في أجنداتها الانتخابية وفقًا لأولوياتها في المنطقة؛ حيث توافقوا بشأن دعم إسرائيل، واستمرار العلاقات بين الجانبين بشكل وثيق، كما أنهم يرفضون خطط الضم، وبناء المستوطنات لأنها غير قانونية، داعمين التعايش السلمي المُرتكز على حل الدولتين. إلا أن الاشتراكيين كان لهم اهتمام أيضًا بتركيا؛ إذ ينظرون بقلق إلى مسار سياساتها الداخلية والخارجية. أما الخضر فلهم توجه أوسع نحو المنطقة تجلى في الرغبة في زيادة المشاركة مع المجتمعات المدنية لمواجهة التحديات المناخية، ولعب دور الوسيط بين إيران ودول الخليج، والصراعات المفتوحة مثل سوريا وليبيا. أما في اليمن، فيرون إمكانية العمل على منع انهيار الدولة والفساد والاضطرابات الاجتماعية والنزوح في المنطقة.

ملاحظات ختامية

- تُعد الانتخابات الألمانية تاريخية لما سيترتب عليها من اختيار أعضاء البرلمان الألماني الذي بدوره سيقوم باختيار المستشار في أول جلسة سيتم عقدها خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين يومًا، بعد أن يحصل على أغلبية الأصوات، وهو ما سيتوقف على نتيجة المباحثات وقدرة الاشتراكيين على إحداث توافق مع الأحزاب الأخرى. وفي حالة عدم تمكنهم من التوافق، ستظل "ميركل" في منصبها حتى يتم انتخاب المستشار، وتشكيل الحكومة، وهو ما سيتطلب شهورًا لتكوينها تبعًا لتوافقات القوى السياسية، وهو ما حدث -على سبيل المثال- إبان انتخابات عام 2017، إذ تشكلت الحكومة وأُعيد انتخاب المستشارة في مارس 2018، فيما كانت الانتخابات في 24 سبتمبر 2017.

- لا ينفي تصدّر الاشتراكيين ومشاوراتهم مع الخضر والديمقراطيين استثناء المحافظين من المشهد السياسي نظرًا لتأكيدهم على أنهم يرغبون في تشكيل الحكومة، والاحتفاظ بمنصب المستشار؛ حيث عقّب "لاشيت" على قرار الخضر والديمقراطيين بأنه يحترم قرارهم بإجراء المحادثات مع الاشتراكيين، لكنه مستعد للتعاون معهم أيضًا، واصفًا إياهم بـ"صانعي المستشار".

- من المُحتمل أن تتعرض كتلة المحافظين لحالة من الانقسام في حالة استمرار قيادة "لاشيت" لهم، وانقضاء حقبة "ميركل"، وتراجع شعبيتهم خلال الانتخابات الأخيرة. لذا فقد نوّه "لاشيت" بشكل غير مباشر إلى استعداده للتنحي.

أخيرًا، على الرغم من تقارب التوجهات الخارجية بين الأحزاب الألمانية الثلاثة (الاشتراكي الديمقراطي، والخضر، والديمقراطيين الأحرار)؛ إلا أن هناك احتمالًا لأن تحدث حالة من عدم التوافق بينهم، قد تكون بسبب عدم توافقهم حول إدارة الملفات الداخلية المتعلقة بالضرائب والإسكان والطاقة والتغير المناخي على وجه التحديد، وهو ما قد يؤثر على شكل الحكومة المقبلة.

قضايا الأمن والدفاع

مستقبل المصالحات في الشرق الأوسط

شهدت السياسات الخارجية لعدد من دول الشرق الأوسط خلال الأشهر العشرة الماضية، استدارة ملحوظة من التنافس والخصومة إلى الحوار وخفض التصعيد تارة، وإنهاء القطيعة والتمهيد للمصالحة تارة أخرى. قد يشي ذلك بأن التفاعلات الإقليمية الاستقطابية التي عرفتها المنطقة خلال العقد الماضي وتمددت إلى مناطق الأزمات والصراعات تخضع بالفعل لإعادة تشكل في اللحظة الراهنة بالمنطقة.

أخذت تلك الاتجاهات المختلفة صعودًا ومؤشرات لافتة في الإقليم، منذ قمة العلا في يناير 2021 التي شهدت إنهاء قطيعة "الرباعي العربي" مع قطر، إذ برزت بعدها اتصالات وزيارات ومحادثات بين وفود رسمية، معلنة وغير معلنة، وتشكيل لجان للمتابعة، للنقاش بشأن القضايا العالقة في العلاقات الثنائية أو التحديات الضاغطة على الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن القول إن الاتجاهات الإقليمية الراهنة قد بلغت مرحلة المصالحة، خاصة أنها مرحلة تسبقها بالفعل مراحل من الحوارات وحل القضايا العالقة، وإجراءات بناء الثقة، وإعادة بناء المشتركات الإقليمية، وإزالة ما لحق من رواسب استقطابية بين المجتمعات والدول بالمنطقة. إذ لا تزال العلاقات بين مصر وتركيا أو السعودية وإيران في طور الاستشكاف. وحتى إنهاء القطيعة بين الرباعي العربي وقطر لم تؤدِّ إلى مصالحة كاملة، إذ لا تزال هنالك بعض القضايا الثنائية العالقة.

في هذا السياق، يسعى هذا الملف إلى مناقشة اتجاهات ودوافع التهدئة الراهنة والقضايا المطروحة ومستقبل المصالحة في الشرق الأوسط عبر **العناصر الآتية:**

إشراف: د. دلال محمود السيد
مشاركون: د. محمد عز العرب - شادي محسن - محمود قاسم

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

1. المؤشرات العامة للتهدئة الإقليمية.
2. السياقات الدافعة لإنهاء الخصومات.
3. القضايا البارزة محل التفاوض الإقليمي.
4. مستقبل المصالحة الإقليمية ومتطلباتها.

ملف العدد

1 - المؤشرات العامة للتهدئة الإقليمية:

عرفت منطقة الشرق الأوسط عدة مؤشرات أساسية للحوار وخفض التصعيد بين دول المنطقة خلال الآونة الأخيرة بما قد يمهد الأجواء العامة للمصالحة المحتملة في المنطقة، ويمكن تحديدها في الآتي:

- **إنهاء القطيعة الخليجية:** ساهمت قمة العلا (يناير 2021) في وضع حد للخلاف بين الرباعي العربي وقطر، حيث أنهت ثلاثة أعوام من الشد والجذب بين تلك الأطراف، والتي رأت أن استمرار الأزمة من شأنه أن يفاقم من التحديات ويحول دون مواجهتها. ورغم كثرة تلك التحديات، إلا أن مواجهة القوى الإقليمية غير العربية كانت من أبرز محفزات التهدئة الخليجية، حيث استشعرت تلك الدول أن التغيّرات المحتملة مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة ستسهم في توسيع نفوذ تلك القوى على حساب القوى العربية، مما يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح المشتركة. فالانسحاب الأمريكي من المنطقة، والرغبة في إحياء الاتفاق النووي مع إيران، بالإضافة للتحركات التركية التوسعية؛ دفعت تلك الأطراف للحيلولة دون مزيد من التقارب بين قطر وكل من إيران وتركيا، بالإضافة للحاجة لتجاوز التداعيات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن المقاطعة.

- **التهدئة المصرية-التركية:** يُشير انعقاد الجولة الاستكشافية الثانية (سبتمبر 2021) من المباحثات بين الطرفين إلى الرغبة المشتركة لتسكين الخلافات، والتوافق بشأن القضايا الخلافية، ويبدو أن تلك الرغبة مدفوعة بعدد من الاعتبارات للطرفين، حيث ترغب أنقرة عبر التقارب مع القاهرة في الخروج من العزلة الإقليمية، خاصة في منطقة شرق المتوسط، إذ ترى أن إزالة الخلافات مع مصر قد يمهد لانخراطها في التحالفات والكيانات الناشئة في المتوسط، كما قد يسمح لها بتجاوز العقبات أمام التنقيب عن الغاز ومن ثم سد العجز وتقليل فاتورة استيراد الطاقة في حال اكتشاف حقول للغاز الطبيعي. من ناحية أخرى، ترى القاهرة أن أي تقارب مع أنقرة لا بد أن يكون مشروطًا بتغيير السلوك التركي، والحد من تحركات أنقرة التي تهدد الأمن القومي المصري، سواء من خلال تدخّلها في ليبيا أو عبر رعايتها وإيوائها عناصر الإخوان.

- **الحوار السعودي-الإيراني:** ساهمت المساعي العراقية في عقد الجولة الرابعة من المباحثات بين السعودية وإيران (سبتمبر 2021)، ويعد هذا تحولًا نوعيًا في ظل انقطاع العلاقات الدبلوماسية والاتصال السياسي بين الطرفين منذ عام 2016، حيث يسعى "مصطفى الكاظمي" -رئيس وزراء العراق- لتوظيف الوساطة في إيجاد دور إقليمي للعراق، وإظهار قدرة بغداد على التأثير في عملية هندسة الترتيبات والتفاعلات بالمنطقة.

من ناحية أخرى، تعمل إيران على الانخراط الإقليمي مع جيرانها بعيدًا عن العزلة الدولية المفروضة عليها، كما تأمل أن يفتح التقارب المجال أمامها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الأمريكية

والغربية. في الوقت ذاته، تضع السعودية ضمن أولوياتها الأزمة اليمنية والعمل على تسويتها، نظرًا لتأثيرها على الأمن القومي للرياض، فضلًا عن ارتفاع تكلفة الانخراط السعودي في اليمن عبر قيادتها للتحالف العربي، ومن ثم يمكن أن تنعكس تلك التفاهمات بشكل واضح على تلك الأزمة، إذ تُعد الرياض وطهران القوى الإقليمية ذات التأثير والنفوذ على أطراف الصراع اليمني.

- **التقارب السوري-الأردني:** إذ يأتي ذلك التقارب ضمن مساعي التهدئة الإقليمية، والتي يمكن أن تساهم في تعزيز العلاقة بين الطرفين على مختلف الأصعدة، خاصة ما يرتبط بالجوانب الاقتصادية. ولعل الاتصال الذي جرى بين ملك الأردن "عبدالله الثاني" والرئيس السوري "بشار الأسد"، في أكتوبر 2021، دليل واضح على اعتماد نهج التهدئة، والعمل على الحد من الفجوات والتباينات بين الأطراف الإقليمية، لكون ذلك الاتصال هو الأول بين الجانبين منذ نحو عشرة أعوام، علاوة على عودة فتح معبر جابر/نصيب الحدودي بين البلدين.

- **التقارب الإماراتي مع تركيا وقطر:** إذ شهدت السياسة الخارجية الإماراتية اتجاهًا للتهدئة مع تركيا بعد زيارة الشيخ "طحنون بن زايد" -مستشار الأمن الوطني الإماراتي- لكلٍّ من تركيا وقطر، حيث التقى بالرئيس "أردوغان" في 18 أغسطس الماضي، ووفقًا للتصريحات الصادرة عن الأخير "تم الاتفاق في الزيارة على أن الإمارات تقوم قريبًا باستثمارات كبيرة في تركيا". كما تبع هذا اللقاء اتصال بين الرئيس "أردوغان" وولي عهد أبوظبي الشيخ "محمد بن زايد" في 31 أغسطس الماضي. والتقى أيضًا الشيخ "طحنون" بأمير قطر الشيخ "تميم بن خليفة" في 26 أغسطس، وهي الزيارة الأولى لمسئول إماراتي للدوحة منذ بدء المقاطعة في منتصف 2017. وفي 6 أكتوبر 2021، زار وزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبدالرحمن" أبوظبي لأول مرة منذ عام 2017، حيث قابله ولي عهد أبوظبي الشيخ "محمد بن زايد"، بحضور الشيخ "طحنون بن زايد"، والشيخ "حمدان بن محمد بن زايد"، وفقًا لوكالة الأنباء الإماراتية.

- **التهدئة عبر القمم الجماعية:** شكّلت قمة بغداد، في أغسطس 2021، مرحلة من النهج الإقليمي القائم على التهدئة، حيث نجحت القمة في جمع الفرقاء وأصحاب المصالح المتعارضة في المنطقة، حيث لم يشهد حدث أو تجمع خلال السنوات الماضية حضور تلك الأطراف (مصر، الأردن، السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، تركيا، إيران، فرنسا)، ويمكن أن تمهد تلك القمة لمزيد من التنسيق فيما يتعلق بالترتيبات المستقبلية في المنطقة. كما جاءت اللقاءات الثنائية على هامش القمة، ومن بينها لقاء كل من الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" والشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" بأمير قطر "تميم بن حمد"، وهو اللقاء الأول منذ الأزمة الخليجية، فضلًا عن لقاء حاكم دبي بوزير الخارجية الإيراني؛ لتشير ضمنًا إلى نوع من التوافق الجزئي أو على الأقل إلى رغبة تلك الدول في تغليب لغة الحوار على الصدام فيما بينها.

2 - السياقات الدافعة لإنهاء الخصومات:

ثمة مجموعة من السياقات العامة الدافعة سواء للحوار أو خفض التصعيد بين دول المنطقة، ومن أبرزها:

- **إعادة التموضع الأمريكي:** تتجه الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب حضورها العسكري في الشرق الأوسط عبر مؤشرات عديدة، منها: الانسحاب من قواعد عسكرية تقليدية، والانتقال أو بناء أخرى جديدة. أما على المستوى السياسي، فهناك سعي أمريكي إلى توجيه الانتباه شرقًا باتجاه روسيا والصين، وكذا إتمام الاتفاق النووي مع إيران، لذلك تستمر الإدارة الأمريكية الجديدة في إرسال إشارات توافقية إلى طهران، مثل خفض حيثية قانون العقوبات على سوريا، من أجل تمرير صفقات طاقة عبر مصر والأردن إلى كلٍّ من دمشق وبيروت، وهو ما عزز فرص التوافق بين سوريا والأردن. أما على المستوى الاقتصادي، فتسعى شركات الطاقة الأمريكية، وعلى رأسها "شيفرون" (التي اشترت في 2020 حصة نوبل إنرجي في كثير من امتيازات الحقول في شرق المتوسط) من خلال الإدارة الأمريكية، للتوسط في إنهاء الخلافات السياسية بين الدول التي تتشارك في حقول طاقة مثل لبنان وإسرائيل. كما يحرك هذه الشركات طموح لتعظيم أنشطتها في مصر وقطر والعراق والسعودية، بهدف تقدير فرص إقامة مشاريع طاقة عابرة للحدود، ولا يؤخرها إلا الخلافات السياسية.

- **تداعيات جائحة كورونا:** إذ نتج عنها تأثيرات طالت اقتصادات أغلب دول المنطقة، سواء التي تتمتع بعجز أو فائض مالي، وهو ما يدفع دول الإقليم إلى ضرورة وضع كوابح على تحركاتها المعادية ضد الدول الخصوم، خاصة أن مواجهة كورونا تتطلب التعاون والتنسيق بين دول الإقليم والعالم، الأمر الذي يفسّر ظهور نمط "دبلوماسية الصحة" في التفاعلات الإقليمية من ناحية، وتزايد محورية الاقتصاد في التفاعلات البينية الإقليمية. ومن ثمّ فقد دفعت الترديات الاقتصادية الحادة جراء جائحة كورونا على دول المنطقة إلى الحاجة لزيادة وتنويع مصادر الدخل لديها من خلال البحث في فرص "الشراكة والتعاون". أما ملف الطاقة (أنابيب الغاز الطبيعي) فهو سياق دافع يحمل أهمية ملحوظة لدى العديد من دول المنطقة، وعلى رأسها تركيا وإيران وإسرائيل وكذلك دول الخليج ومصر. إذ تطمح تركيا لتمرير مشروع شرق المتوسط عبر أراضيها باتجاه أوروبا، علاوةً على بحث فرص ربط بمشروع الممر الجنوبي للغاز الطبيعي مصدره آسيا الوسطى.

- **تأثيرات الصراعات الداخلية:** حيث صار لها أبعاد إقليمية واضحة، ذلك أن الصراعات

التي تشهدها كل من ليبيا واليمن ليست بين أطراف محلية، وهو ما يفسر أن تهدئتها أو تسويتها مرهونة في المقام الأول بتوافقات إقليمية، لا سيما وأنه لم يستطع أي طرف حسم الصراع لصالحه على مدى السنوات الماضية. بناء عليه، لا يتوقع تهدئة الصراع اليمني إلا عبر توافق سعودي إيراني، كما أنه لا يمكن تهدئة الصراع الليبي إلا بتوافق مصري تركي. هنا، قال "إبراهيم كالين"، المتحدث باسم الرئاسة التركية لوكالة "رويترز" بتاريخ 26 إبريل 2021: "يمكن للمحادثات التي تجري بين تركيا ومصر أن تُسفر عن تعاون متجدد بين القوتين الإقليميتين المتباعدتين، وتساعد في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في ليبيا".

- **تهديدات أمنية عالقة:** تدرك إيران أنها في حاجة إلى صياغة أمن إقليمي مستقر، كونها أصبحت وسط أحزمة أمنية متوترة، خاصة على الجانب الشرقي لها باتجاه أفغانستان التي تضم حكمًا جديدًا لا يزال يسعى لإيجاد الأمن والاستقرار، أما على جانبها الشمالي الغربي ناحية أذربيجان فتتبدى مؤشرات توتر جديدة تهدد تحالفها الاستراتيجي مع أرمينيا. وبصفة عامة، يحيط بمنطقة الشرق الأوسط بؤر توتر قائمة ومحتملة أيضًا.

لذا، يمكن التقدير بأن دول المنطقة تبحث عن صيغ أمنية إقليمية ملائمة لمصالحها بهدف التكيف مع تراجع الانخراط الأمريكي في المنطقة، كما يظهر في مؤشرات عديدة، منها ما تم التوافق بشأنه مع العراق بحيث يكون انسحاب واشنطن قبل نهاية العام الجاري، وهو ما يمثّل ترجمة لما أعلنته إدارة "بايدن" من أنها تتبنى توجهات مخالفة لإدارة "ترامب" عبر الحرص على تهدئة التوترات في الإقليم، ودعم فرص التوصل إلى تسويات للصراعات بها، سواء في ليبيا أو اليمن أو سوريا، ومنع واشنطن تزويد السعودية بالخدمات العسكرية اللوجستية والأسلحة الأمريكية. لذا، صدر بيان عن وزارة الخارجية الأمريكية، في 5 أكتوبر الماضي، بأنه "حان وقت إنهاء الصراع في اليمن".

- **تداعيات الاستقطابات الإقليمية:** تشير خبرة السنوات العشر الماضية إلى أن تنافس المحاور الإقليمية (محور مصر والسعودية والإمارات والبحرين، محور قطر وتركيا، محور إيران ووكلائها في اليمن وسوريا والعراق) أسهم في المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي؛ بل برز جمود في تلك المحاور في ظل عدم تحقيقها أيًا من مصالح أطرافها، كما ظهرت خلافات داخل دول المحور الواحد لتصبح هناك إدارة لخلاف الحلفاء مثلما هو الحال لخلاف الخصوم. بعبارة أخرى، إن التفاعلات التوافقية في الشرق الأوسط تهدف بالأساس لتهدئة الاحتقان الأمني الذي قد يندلع إلى صراع إقليمي غير محسوب أو مزيد من التعقد، وتأمين المصالح بنهج توافقي أقل هجومية.

3 - القضايا البارزة محل التفاوض الإقليمي:

لا يمكن أن تصل الأطراف الإقليمية إلى مرحلة المصالحة إلا بعد التهدئة وإيجاد حلول مناسبة للقضايا العالقة، وهو ما يتطلب الوصول إلى قناعة فحواها أن إطالة أمد الخلاف قد ساهم في رفع التكلفة، وأن استمرار المواجهات قد لا تجدي نفعًا. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الأجندة التفاوضية بين أطراف المصالحات الإقليمية:

- **وقف التدخلات الخارجية،** عبر الامتثال للقواعد التي تم التوافق عليها في المواثيق الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن زادت التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية للدول العربية في أعقاب الثورات العربية في عام 2011، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يتحقق إلا في ظل وضع هذه القواعد في الاعتبار. ويعد هذا المحدد العنصر الرئيسي في عملية المصالحات بين الدول المتخاصمة، مثلما هو الوضع بين مصر وقطر، ومصر وتركيا، والإمارات وقطر وغيرها.

- **تهيئة الأجواء لتسوية الصراعات:** إن أحد الدوافع الرئيسية الحاكمة للتوصل إلى تفاهمات أولية وصولًا إلى توافقات مشتركة بين الأطراف الإقليمية هو وضع نهاية لمراوحة الصراعات المشتعلة في الإقليم على مدى عقد كامل، والتي تؤثر على دول الإقليم عبر تدفق الإرهابيين واللاجئين والنازحين والتي طالت دولًا عربية وأوروبية.

- **تقاسم الفرص والأعباء:** وهو ما يتعلق بعمليات إعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية والمصالحة من ناحية أخرى، وهو ما ينطبق على مصر وتركيا في رؤيتهما لمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية موحدة في ليبيا، بل وربما قبله حيث تسعى الدولتان إلى التفاهم المشترك فيما يتعلق بعقود الإعمار.

- **حل القضايا الإقليمية العالقة:** فبعد تقليص واشنطن لدورها في الشرق الأوسط لم يعد هناك خيار للدول العربية إلا الحوار المباشر مع القوى الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا وإسرائيل)، وهو ما عبر عنه وزير خارجية السعودية الأمير "فيصل بن فرحان" خلال مؤتمر صحفي بالرياض في 3 أكتوبر 2021 ردًا على مدى جدية الجانب الإيراني خلال الجولات السابقة من المشاورات، حيث أعرب "فرحان" عن أمله في "أن تضع المحادثات أساسًا لمعالجة المواضيع العالقة بين البلدين، وسوف نسعى ونعمل على تحقيق ذلك"، ويأتي في القلب منها دعم طهران لعدم الاستقرار الإقليمي.

4 - مستقبل المصالحة الإقليمية ومتطلباتها:

- إن المعطيات القائمة في الشرق الأوسط تعزز من خيار التهدئة، بين الأطراف المتخاصمة، ولكنها لا تقود بالضرورة إلى مصالحة كاملة، لا سيما وأن فجوة الثقة لا تزال قائمة بين بعض تلك الأطراف، وهو ما يتطلب إجراءات محددة للتحول من انهيار الثقة إلى استعادة وبناء الثقة وصولًا إلى تمتين الثقة. فضلًا عن تعدد القضايا الخلافية التي قد تشهد توافقًا في بعضها وخلافًا في بعضها الآخر، مما يؤثر أيضًا في مسار المصالحة، وهو ما يفسر تعبير "المرحلة الاستكشافية" الذي يستخدم لتوصيف المحادثات بين الأطراف الإقليمية.

- فعلى سبيل المثال، رغم بروز عدد من المؤشرات الإيجابية الرامية للتهدئة، ومن بينها تصريحات عدد من المسئولين الأتراك، علاوة على إيقاف بث المنصات الإعلامية المعادية لمصر؛ إلا أن تطبيع العلاقات بين الطرفين قد يأخذ وقتًا طويلًا في ظل مواصلة تركيا انخراطها العسكري في ليبيا ودول المنطقة، علاوة على أن الروابط بين مصر وحلفائها في شرق المتوسط قد تضع قيدًا على هذا التقارب ما لم يتم ضبطه بما لا يؤثر على تلك العلاقات.

- إن تعدد الأطراف المؤثرة في صنع القرار داخل عدد من دول الإقليم قد يؤدي إلى تباينات في الرؤى ربما تسهم في تعثر الجهود التصالحية. وفي مقابل ذلك، تتضاءل فرص التوصل إلى تفاهمات بشأن القضايا الصراعية المزمنة والملفات الخلافية الأخرى، على الرغم من أن ذلك يؤدي إلى الأمن والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط. غير أنه قد يمكن البناء على الروابط التي بدأت تتشكل بين الدول العربية وبعضها في مجالات اقتصادية، مثل الغاز والكهرباء والمياه وإعادة الإعمار وغيرها، فضلًا عن التوافقات بشأن مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

يظل في الأخير أن فتح قنوات للتواصل ومحاولة البحث عن قواسم مشتركة مقدمة يمكن البناء عليها مستقبلًا باتجاه المصالحة، وإن كان ذلك يظل مرهونًا بحدود التوافق الذي يمكن أن تصل إليه تلك الأطراف، علاوة على حجم التنازلات التي يمكن أن يقدمها كل طرف بغية اتجاه الإقليم إلى المصالحة.

ملف خاص

اتجاهات الإصلاح الاجتماعي في مصر

/ecsstudies
ecss.com.eg

قضايا السياسات العامة

1. تمكين الشباب.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية.
2. دعم المرأة.. إنجازات أساسية وتحديات قائمة.
3. سياسات المياه.. تعزيز الأمن وجودة الحياة .

1 | تمكين الشباب المصري.. مزاوجة بين الإصلاح والتنمية

اتخذت الدولة المصرية منذ ثورة الـ30 من يونيو 2013، خطوات متسارعة على طريق الإصلاح على مختلف الأصعدة، ووضعت خطة طموحة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة ذات أبعادٍ ثلاثة: اجتماعي، واقتصادي، وبيئي، يساهم فيها كل أفراد المجتمع. ونظرًا للطبيعة الشابة التي يتمتع بها المجتمع المصري، لم يكن الشباب بمعزل عن المشاركة في تنفيذ برامج الإصلاح وتحمل نصيبهم من المسئولية لتحقيق التنمية. ولكن قبل تحمل المسئولية، كانت هناك رحلة من التأهيل والتدريب بدأها الرئيس "السيسي" حين أعلن "عام 2016" عامًا للشباب المصري.

* محمود سلامة

باحث ببرنامج السياسات العامة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

التأهيل وتعزيز الثقة

- يمثل الشباب في الفئة العمرية بين 18 و29 عامًا أكثر من 20% من إجمالي عدد سكان مصر، في حين يمثل عدد السكان أقل من 40 عامًا حوالي 60% من إجمالي السكان، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2019. وفي ظل تدني مستوى التنمية البشرية في مصر وفقًا للتقارير الدولية (مثل: تقرير التنافسية الدولية، ومؤشر رأس المال البشري حتى 2016) لم تجد الدولة المصرية مفرًا من القيام بتدخلات عاجلة لتأهيل أعداد محددة من الشباب، وتزويدهم بالمهارات التي تؤهلهم للمشاركة بفاعلية في دفع عجلة التنمية.

- كان البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة أول هذه التدخلات، حيث انطلق البرنامج في سبتمبر 2016 بهدف تأهيل وتدريب 3500 شاب يمثلون نموذجًا تحتذي به الهيئات والمؤسسات في تدريب وبناء كوادرها، ويساهمون في صنع السياسة العامة للدولة مستقبلًا. وقد حقق هذا البرنامج مكتسبات عديدة على مستوى بناء الثقة بين الشباب ومؤسسات الدولة من خلال تنمية شعور الشباب بأنهم فاعلٌ رئيسي في عملية البناء والتنمية، حيث نجحت مؤتمرات الشباب الوطنية التي انبثقت عن البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة والتي عُقدت في مختلف محافظات مصر في فتح قناة اتصال مباشرة بين الشباب ومؤسسات الدولة، والتعبير عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، والخروج بتوصيات صالحة للتنفيذ على أرض الواقع.

- في 2017، منحت القيادة السياسية شكلًا مؤسسيًا لبرامج تأهيل وتدريب الشباب من خلال إنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب، والتي كانت إحدى توصيات مؤتمرات الشباب، وهدفت الأكاديمية إلى تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بجميع قطاعات الدولة، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم من خلال البرامج التدريبية في المجالات المختلفة. ولم تكتفِ الأكاديمية ببرنامج تأهيل الشباب في الفئة العمرية 20-30 عامًا، ولكنها توسّعت لتضم أربع فئات مختلفة من خلال البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة ويستهدف الشباب فئة 20-30 عامًا، والبرنامج الرئاسي لتأهيل المتفوقين للقيادة ويستهدف المتفوقين من شباب الجامعات، والبرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة ويستهدف العاملين في القطاع الحكومي فئة 30-45 عامًا، والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي.

- تجدر الإشارة إلى أن عددًا من الوزارات والهيئات، أبرزها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الشباب والرياضة، انتهجت نهجًا مشابهًا لمؤسسة الرئاسة وبدأت في تنفيذ برامجها التدريبية الخاصة التي تستهدف قطاعات الشباب المختلفة ليبدو تضافر الجهود واضحًا في تنفيذ المادة 82 من الدستور المصري التي تنص على "أن تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة".

تمكينٌ متعدد الاتجاهات

لم يقتصر الأمر على تقديم البرامج التدريبية أو المبادرات التوعوية فقط، ولكنه امتد أيضًا إلى تمكين حقيقي للشباب في جميع الاتجاهات: الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، أشادت به المنظمات والهيئات الدولية، كان آخرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **التمكين الاقتصادي:** يبدأ التمكين الاقتصادي بتوفير فرص العمل اللائقة التي تحمي الأفراد من براثن الفقر والعوز، وقد بذلت الحكومة المصرية جهودًا حثيثة منذ 2014 وحتى الآن لتقليل معدلات البطالة من خلال المشروعات القومية العملاقة ودفع المستثمرين لإنشاء مشروعات جديدة تستوعب الزيادة السنوية في الطلب على العمل، حيث انخفضت معدلات البطالة من 13% في 2014 إلى 7.3% في 2021، كما طرح البنك المركزي مبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بلغ عدد المستفيدين منها 3.3 ملايين مواطن 63% منهم ينتمون لفئة الشباب.

- **التمكين السياسي:** شهدت الفترة من 2014 وحتى 2019 نموًا ملحوظًا في أعداد الشباب في المناصب القيادية، حيث صدر في 2014 قرار بتفويض الوزراء في اختيار معاونيهم، وبدأت بالفعل العديد من الوزارات في تطبيقه، ثم جاء قرار مجلس الوزراء في 2020 بالموافقة على مشروع قرار بشأن نظام تعيين مساعدي ومعاوني رئيس مجلس الوزراء والوزراء، على ألا يتجاوز عددهم عشرة لكل وزير. واستكمالًا لجهود تمكين الشباب في المناصب التنفيذية، وقع الاختيار على اثنين من الشباب لتولي منصب المحافظ 2019، كما بلغ عدد نواب المحافظين من الشباب في العام نفسه 23 نائبًا ونائبة بنسبة 60% من العدد الإجمالي لنواب المحافظين.

أما على صعيد الحياة النيابية، فقد تمكنت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين (وهي مبادرة تأسست في 2016، وجمعت الشباب الحزبي من 19 حزبًا والمستقلين لتقديم نموذج للحوار القائم على الأهداف والرؤى المشتركة من أجل تنمية الحياة السياسية) من حصد 31 مقعدًا في مجلس النواب، و12 مقعدًا في مجلس الشيوخ، في إشارة واضحة إلى أن المجال السياسي مفتوح أمام الشباب ويدفع نحو المشاركة بإيجابية.

- **التمكين الاجتماعي:** يُقصد بالتمكين الاجتماعي للشباب مشاركتهم في عملية صنع السياسات وفي تحمل المسئولية الاجتماعية والأعمال التطوعية بشكل يساعد على النهوض بالمجتمع وتحسين مستوى حياة أفراده بما ينمي مشاعر الانتماء لديهم، ويقلل من الظواهر السلبية مثل التطرف العنيف أو اللجوء للهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني واجهت بعض التحديات خلال الفترة من 2014 وحتى 2017 بسبب قضايا التمويل الخارجي وصدور قانون تنظيم العمل الأهلي في 2017؛ إلا أن عدد الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بلغ حوالي 52 ألف منظمة وجمعية

أهلية، وهو عدد يمكن من خلاله الوصول إلى استنتاج مفاده أن عدد المتطوعين في مصر كبير، حيث بلغ في 2020 وفقًا لتصريحات مديرة مكتب متطوعي الأمم المتحدة أكثر من 1.5 مليون متطوع.

- وفي عام 2019، صدر القانون رقم 149 الذي تلافى السلبيات التي أفرزها القانون السابق، وأعاد تقنين أوضاع الجمعيات الأهلية بشكل يضبط العمل الأهلي ولا يعوقه. علاوةً على ذلك، فقد أطلق الرئيس "السيسي" مبادرة "حياة كريمة" لتنمية القرى الأكثر احتياجًا والتي تطورت فيما بعد لتصبح المشروع القومي لتطوير الريف المصري، وقد ضمت المبادرة إلى الآن أكثر من 20 ألف متطوع، في إشارة إلى ثقة الشباب في جدية المشروعات التنموية، ورغبتهم في المشاركة فيها بفاعلية.

- لا يمكن أن يقتصر تمكين الشباب على ما سبق فقط، فلا يمكن إغفال جهود توفير السكن اللائق الذي يمثل أحد أهم متطلبات الشباب والأساس الذي تقوم عليه جهود التمكين الأخرى. وفي هذا الشأن، وفرت الحكومة المصرية على مدار ست سنوات وحدات سكنية بنظام التمويل العقاري لأكثر من 242 ألف أسرة من محدودي الدخل، وكانت نسبة الشباب المستفيدين من المبادرة 72% من العدد الإجمالي.

ختامًا، يمكن القول إن الشباب هم المحرك الأول والأقوى لعجلة التنمية في أي مجتمع، وهو ما لم تغفله الدولة المصرية على مدار السنوات السبع الماضية بما حقق عددًا من النتائج الإيجابية، ولكننا في ظل التركيبة السكانية التي يغلب عليها الطابع الشاب ما زلنا في حاجة إلى جهود مضاعفة، كما أن الحاجة إلى استراتيجية وطنية لدمج وحماية وتمكين الشباب أصبحت ضرورة لا غنى عنها لضمان ألا يتأخر أحد عن الركب في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

2 | دعم المرأة المصرية.. إنجازات أساسية وتحديات قائمة

تصدّر ملفُّ المرأة سلمَ أولويات الدولة المصرية في حقبة الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، وهو الأمر الذي يرجع إلى وجود إرادة سياسية جادة بهذا الخصوص، وهي الإرادة التي استهدفت تمكين المرأة المصرية في كافة المجالات، وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لها، مع الحفاظ على كافة حقوقها، في ظل مناخ سياسي وبيئة تشريعية داعمة لهذا التوجه. في هذا السياق، ثمة أهمية لرصد أبرز إنجازات الدولة المصرية في ملف المرأة، وبعض التحديات التي لا تزال بحاجة إلى تعاطٍ فعالٍ معها.

* محمد فوزي
باحث فى العلوم السياسية

استراتيجيات التمكين

قامت الدولة المصرية بترجمة رؤيتها فيما يتعلق بملف تمكين المرأة وضمان حقوقها، في صورة بعض الاستراتيجيات الوطنية التي تم إطلاقها وذلك على النحو التالي:

- **استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030:** لم تغفل الدولة المصرية في استراتيجية التنمية المستدامة 2030 ملف المرأة، حيث ركزت الاستراتيجية على أولوية بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة بين الجنسين، وضمان الحقوق والفرص المتساوية من أجل تحقيق أعلى درجة من الاندماج الاجتماعي، إضافة إلى تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية من خلال المساواة في الحقوق والفرص. كما نصّت الاستراتيجية على أولوية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال التمييز أو العنف أو الممارسات الضارة بكافة أشكالها، إلى جانب المشاركة الفعّالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون إقصاء من خلال حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والخدمات المالية، وذلك في إطار التشريعات الحاكمة. كما ارتكزت الاستراتيجية على تمتع جميع الرجال والنساء بالحقوق المتساوية في رأس المال المادي، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي.

- **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030:** أعد المجلس القومي للمرأة "استراتيجية تمكين المرأة 2030"، ووجه الرئيس "السيسي" أجهزة الدولة باعتبار هذه الاستراتيجية هي وثيقة العمل التي ستتبناها الدولة المصرية في ملف المرأة خلال الأعوام القادمة. وقد ركزت الوثيقة على أولوية تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، وعلى كافة المستويات، ومنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة خصوصًا فيما يتعلق بتقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية. إضافة إلى ذلك، ركّزت الاستراتيجية على أولويات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، مع التشديد على حماية وصيانة كافة حقوق المرأة.

- **الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة:** أطلقت الدولة المصرية عام 2015 "الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة"، باعتبارها خطوة فارقة تهدف إلى بناء نهج شامل ومتكامل لتنسيق وتوحيد جميع جهود الجهات المعنية للعمل على إنهاء العنف ضد المرأة. ومثّلت هذه الاستراتيجية ترجمة واضحة للدستور المصري الذي ينص في المادة 11 على "التزام الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف"، فضلًا عن أن صياغة الاستراتيجية تمت بناءً على التزام مصر بإعلان ومنهاج عمل (بيجين)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

إنجازات أساسية

قطعت الدولة المصرية في السنوات العشر الأخيرة شوطًا كبيرًا في ملف تمكين المرأة وصيانة حقوقها، وهو الأمر الذي جعل العديد من المنظمات الدولية تشيد بجهود مصر في هذا الملف، وكان آخر هذه الإشادات هو ما ذكرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر في مارس 2021،

حيث أشادت المنظمة بالتزام الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بضمان التشريعات الوطنية الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويمكن تناول أبرز إنجازات الدولة المصرية في هذا الملف على النحو التالي:

- حرص صانع القرار المصري منذ ثورة 30 يونيو 2013 على ترجمة الإرادة السياسية الهادفة إلى دعم وتمكين المرأة، عبر إطلاق استراتيجيات وطنية تدعم هذا التوجه، مع توفير مظلة تشريعية وقانونية تعزز من مكتسبات المرأة المصرية وتضمن حقوقها، وكان من أبرز هذه التشريعات: تعديل بعض أحكام القانون الجنائي من أجل حماية سُمعة المجني عليهن في الجرائم التي تتصل بهتك العرض وإفساد الأخلاق والتحرش، وتعديلات قانون العقوبات المتعلقة بالتنمر، والتعديلات المتعلقة بمواجهة ظاهرة التهرب من دفع النفقة أو المتعنتين في سداد ديون النفقات، وقانون دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الذي تستفيد منه فئة عريضة من النساء ذوات الإعاقة، وقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر الذي استفاد منه نحو 3.2 ملايين مواطن أغلبهم من السيدات بنسبة 63%.

- شهدت السنوات الأخيرة، خصوصًا منذ عام 2016، تصاعدًا كبيرًا في حضور المرأة المصرية بمؤسسات الدولة المصرية، وذلك في إطار رؤية الدولة المصرية لتمكين المرأة، وهو النجاح الذي عبّر عنه إشارة التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021 إلى تقدم الدولة المصرية في المؤشر الفرعي للتمكين السياسي للمرأة، حيث حصلت مصر على ترتيب 78 من 155 في هذا التقرير، بعدما كان 103 من 153 في عام 2020. ويُعد هذا التصنيف هو الأكثر تقدمًا خلال الأعوام العشرة الماضية، حيث زاد تولي النساء للحقب الوزارية، وزاد حضور النساء في المناصب الاستشارية والدولية، فضلًا عن السلك القضائي الذي وصلت فيه المرأة إلى منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية ونائب رئيس المحكمة الدستورية، بالإضافة إلى تعيين ما يقرب من 79 معاونًا للنيابة الإدارية من النساء بموجب القرار 239 لسنة 2020.

- تصاعدت مشاركة النساء في الحياة البرلمانية، وهو الأمر الذي حاولت الدولة المصرية ضمانه عبر الأطر التشريعية والقانونية، حيث نصت المادة 102 المعدلة بموجب التعديلات الدستورية عام 2019، على تخصيص ما لا يقل عن ربع إجمالي مقاعد مجلس النواب للنساء، وبالإضافة لذلك نصت المادة الخامسة من القانون 140 لسنة 2020 على أن تضم القوائم الانتخابية 50% من قوتها من النساء.

- على المستوى الاقتصادي، تبنت الدولة المصرية مقاربة استهدفت تمكين النساء وزيادة نسبة مشاركتهن في قوة العمل، بما يقلل من نسبة البطالة في صفوف النساء، ويشرك المرأة في قاطرة التنمية التي تقودها الدولة، وبحسب تقديرات البنك الدولي فقد وصلت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى 23.72% بحلول عام 2020، مقارنةً بحوالي 22.48% و22.75 في الأعوام 2011 و2012، كما انخفضت معدلات البطالة في صفوف النساء من 25.1% و24.2% في الأعوام 2012 و2013، إلى 21.4% عام 2020.

- جدير بالذكر أن الدولة المصرية ركزت على ملف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبحسب الهيئة العامة للرقابة المالية فقد استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ عدد المستفيدات من النساء في نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو 1.97 مليون مستفيدة بنسبة 63.74% وبأرصدة تمويل

قدرها 8.19 مليارات جنيه، وساهمت تلك الأرقام -إلى حد كبير- في تعزيز النمو الاقتصادي للمرأة، والحد من وطأة الفقر، خاصة مع تداعيات جائحة (كوفيد- 19).

جهود إقليمية ودولية

لم تقف جهود ونجاحات الدولة المصرية عند حدود الإطار المحلي، فكان لمصر حضور كبير في السنوات الأخيرة في إطار الجهود الإقليمية والدولية الخاصة بأجندة المرأة والسلم والأمن، وقد عملت مصر -في هذا الصدد- في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول** يرتبط بهدف توفير قوات حفظ سلام تراعي المساواة بين الجنسين، وتحترم وتحمي المرأة، وهو الهدف الذي سعت مصر إلى تحقيقه بزيادة مشاركة النساء المصريات في قوات حفظ السلام، وانضمام الرئيس "عبدالفتاح السيسي" لدائرة القيادة لمكافحة العنف والاعتداء الجنسيين.

- **الاتجاه الثاني** يتمثّل في دعم حضور المرأة في عمليات مقاربات الوقاية من النزاعات وبناء السلام، وهو الهدف الذي سعت مصر إلى تحقيقه عبر زيادة حضور المرأة على المستوى الدبلوماسي، وتشجيع النساء على العمل في إطار الشبكات الإقليمية والدولية المعنية بملف النزاعات، مع السعي لتشجيع دور المرأة العربية والإفريقية في مجالات بناء السلام وإعادة الإعمار.

- **الاتجاه الثالث** يتمثل في دعم جهود الإغاثة والإنعاش للمرأة اللاجئة، وذلك عبر تنفيذ برامج الدعم الصحي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، للنساء المهاجرات واللاجئات بمصر.

- **تعكف وزارة الخارجية،** والمجلس القومي للمرأة، ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، بالتعاون مع جهات الدولة المعنية والمجتمع المدني، على تطوير الخطة الوطنية المصرية الأولى حول المرأة والسلم والأمن، لتكون هذه الخطة خارطة طريق لأجهزة الدولة لتعزيز دور المرأة المصرية في مجال الأمن والسلم.

تحديات قائمة

على الرغم من حجم الإنجازات التي حققتها الدولة المصرية في ملف المرأة؛ إلا أن هنالك جملة من التحديات التي يجب التعاطي معها، ومن أبرزها:

- من الأهمية بمكان التعاطي مع الموروثات الثقافية السائدة بأن المرأة مخلوق ضعيف مكانه المنزل ورعاية الأسرة، وهي الثقافة التي تُسبب إقصاءً للعديد من النساء أو تمييزًا ضدهن، وهو أمر يحتاج من جانب إلى تفعيل النصوص التشريعية المناهضة لفكرة التمييز ضد النساء، مع التركيز في عملية بناء الإنسان المصري على أولوية ترسيخ الإيمان بعنصر الكفاءة بغض النظر عن النوع الاجتماعي.

- مع التغيرات التي طالت المجتمع المصري، زادت نسب النساء اللاتي يَعُلْنَ أسرهن، مما زاد من الأعباء الاقتصادية للنساء، وهو الأمر الذي يحتاج من الدولة إلى التعاطي مع هذه المتغيرات، وتوفير تسهيلات مالية، ودعم يساعد النساء على تحمل هذه الأعباء، فضلًا عن تشجيع القطاع الخاص على الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة، وذلك من خلال تحديد إعفاءات ضريبية معينة للملتزمين أو جوائز تقديرية.

- توجد حاجة إلى التشبيك بين الجهات الحكومية بما في ذلك الدينية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والإعلام، من أجل الخروج برؤية ناضجة منضبطة للتعاطي مع قضايا المرأة في مواجهة الموروثات الثقافية.

3 | سياسات المياه.. تعزيز الأمن وجودة الحياة في مصر

فرضت قضية الأمن المائي المصري نفسها بقوة على أجندة الدولة المصرية في معركة البناء والتنمية، باعتبارها أبرز ملفات الأمن القومي، ناهيك عن أنها تمثل أحد مداخل تحسين جودة الحياة والتنمية المستدامة. لذا طورت مصر سياسات استغلال الموارد، حيث أعلنت عن خطة قومية لمشروعات المياه في مصر تتضمن مشروعات تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي، ومشروعات تبطين الترع والمصارف، وتغيير أنماط الزراعة والري للحفاظ على المياه، وغيرها من السياسات التي تعزز الأمن المائي المصري.

* أمل إسماعيل - غادة خديوي

باحثان ببرنامج السياسات العامة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مواجهة الفقر المائي

- تم تصنيف مصر كإحدى الدول التي تعاني فقرًا مائيًّا، حيث تقدر موارد مصر المائية بحوالي 60 مليار متر مكعب سنويًا من المياه، يأتي معظمها من مياه نهر النيل. في المقابل، يصل إجمالي الاحتياجات المائية في مصر إلى حوالي 114 مليار متر مكعب سنويًا من المياه، فيما تبلغ الزيادة السكانية حوالي 2 مليون نسمة سنويًّا، مما قلص نصيب الفرد من موارد المياه إلى أقل من 600 متر مكعب لكل نسمة في عام 2020، بينما يصل خط الفقر المائي لدى الأمم المتحدة إلى 1000 متر مكعب للفرد من المياه. وتُشير التوقعات إلى استمرار الأزمة على مدار الأعوام القادمة مع استمرار النمو السكاني، إذ من المتوقع أن يهبط نصيب الفرد إلى 400 متر مكعب بحلول عام 2050، مع وصول عدد السكان إلى 150 مليونًا.

- منذ 2014، اتجهت الدولة المصرية إلى ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة، ودشنت مشروعات متعلقة بالبنية التحتية المائية، مثل: تشييد وتطوير القناطر على مجرى نهر النيل، وتأهيل وتبطين الترع الخاصة بالري، بالإضافة إلى تجديد المصارف الزراعية. كما دشنت الدولة برنامجًا لتطوير منظومة مياه الشرب والصرف الصحي، حيث تستهلك تلك المنظومة أكثر من 15% من جملة الموارد المائية المتوفرة لمصر سنويًّا.

- تم الانتهاء من تنفيذ 1143 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي، لخدمة 60 مليون نسمة بمشروعات المياه، و45 مليون نسمة بمشروعات الصرف، بينما يجري حاليًا تنفيذ 572 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي في المدن والريف. وقد أدت النتيجة الإجمالية لتلك المشروعات إلى زيادة مرافق منظومة المياه والصرف بأكثر من 10%، مما ساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمنظومة بأكثر من 27%، وأصبحت نسبة تغطية مياه الشرب حاليًا على مستوى الجمهورية حوالي 98.5%، وتبلغ كمية المياه المنتجة 33.6 مليون م3/يوم، أي ما يعادل 12.2 مليار م3/سنة، وتبلغ أطوال الشبكات 180 ألف كم. في المقابل، كانت نسبة التغطية في عام 2014 حوالي 97%، وكمية المياه المنتجة 24.7 مليون م3/يوم، أي ما يعادل 9 مليارات م3/ سنة.

استراتيجية مائية شاملة

أعلنت مصر في نهاية 2020 استراتيجية للموارد المائية حتى عام 2050، بتكلفة تصل إلى 900 مليار جنيه، ووضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام 2037. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الاستخدام الرشيد للمياه الجوفية، وتحسين وتطوير واستخدام نظم الري الحديث في الأراضي الزراعية، وتفعيل روابط مستخدمي المياه، وتعزيز إمكانات مشاركة القطاع الخاص للوزارة في تحمل مسئوليات إدارة وتشغيل وصيانة أجزاء من نظم ومرافق شبكات الري والصرف بشروط محددة. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أربعة محاور، على النحو التالي:

- **المحور الأول:** تحسين نوعية المياه للحفاظ على جودتها، فوفقًا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت جودة المياه في محطات الإنتاج 97.9%، وفي محطات التوزيع 96.3% عام (2018/2019)،

في حين وصلت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة إلى 74.3%.

- **المحور الثاني:** ترشيد استخدامات المياه وخاصة في القطاع الزراعي الذي يمثل الجزء الأكبر من استخدامات المياه، حيث بلغ نحو 65،61 مليار متر مكعب من إجمالي الاستخدامات عام (2018/2019) بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقُدرت احتياجات القطاع الصناعي من المياه بنحو 9.5 مليارات متر مكعب عام (2018/2019)، أما بالنسبة لاستخدامات مياه الشرب والأغراض الصحية فتُقدر بنحو 75.10 مليار متر مكعب بنسبة 4.13% من إجمالي الاستخدامات عام 2018، وفقًا لنشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2019. ويُقدر متوسط نسبة الفاقد في مياه الشرب النقية بنحو 9.27% من إجمالي المياه على مستوى الجمهورية في الشبكات المتهالكة والمنازل والمدارس والجهات الحكومية.

- **المحور الثالث:** تنمية الموارد المائية للتأقلم مع آثار التغيرات المناخية، ويتضمن هذا المحور تنفيذ عدد من مشروعات الحماية والتخفيف من أخطار السيول وتنفيذ منشآت حصاد الأمطار على طول الساحل الشمالي الغربي وسيناء والبحر الأحمر ومحافظات الصعيد، كما تم تنفيذ حزمة مشروعات تستهدف الحماية الشاطئية بأطوال تناهز 120 كم، كما تم إنشاء عدد من محطات الرفع لتتكامل منظومة الحماية من أخطار السيول باستثمارات وصلت إلى 10 مليارات جنيه.

- **المحور الرابع:** تهيئة البيئة الملائمة للعمل، ويستهدف تنفيذ باقي محاور الاستراتيجية من خلال التدريب ورفع القدرات، والتوعية بالتحديات المائية، والتشريعات، والقوانين التي تلزم الجميع بمسئولياتهم نحو الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد المائية، حيث يجري الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الموارد المائية والري الجديد، الذي وافق عليه مجلس النواب. والهدف من مواد قانون الري الجديد هو تيسير تعامل المنتفعين مع أجهزة الوزارة، وتنظيم توزيع المياه، وحماية مجرى نهر النيل وجسوره، وحماية الموارد المائية وشبكة المجاري المائية، وحماية منشآت ومعدات وأملاك الري والصرف، ومخرات السيول ومنشآت الحماية من أخطار السيول وشبكات الصرف المغطى من كافة أشكال التعديات.

مشروعات متعددة

- يستهدف المشروع القومي لتبطين الترع والمصارف الحفاظ على كميات المياه التي يتم هدرها بعد تسربها للتربة الطينية والتي تتراوح ما بين 10-5 ملم من عمق المياه كل ساعة. لذا، من المتوقع توفير حوالي 5 مليارات متر مكعب من المياه التي كانت تُهدر بطول مجاري الشبكة المائية في كافة أنحاء الجمهورية. كما تُسهم صيانة الترع وقنوات الري في إطار هذا المشروع في خفض فاقد البخر، وتقليل نسب الشوائب التي تصل إلى نهاية الترع وتقلص من كفاءتها، كما سيقلل تكاليف الصيانة السنوية للمجاري المائية بأنواعها. ومن المستهدف وصول

إجمالي أطوال الترع التي سيتم تأهيلها وتبطينها ضمن المشروع القومي لتبطين الترع 8226 كم في إطار المرحلة الأولى التي تنتهي منتصف عام 2022 بتكلفة 18 مليار جنيه، في حوالي 19 محافظة مصرية.

- اتّجهت الدولة للتوسع في تشييد محطات تحلية مياه البحر لتصل إلى 90 محطة على مستوى الجمهورية، منها 63 محطة تم الانتهاء منها بطاقة إجمالية حوالي 800 ألف متر مكعب يوميا، و19 محطة يجري العمل بها وسيتم الانتهاء منها بحلول عام 2022. وقد وصلت موارد مصر المائية من تحلية مياه البحر إلى نحو 292 مليون متر مكعب سنويًا عام 2020. ومن أهم المحطات الجاري تنفيذها محطة العلمين لتحلية المياه، وتنتج 150 ألف متر مكعب يوميًا من المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي، وتكفي لاحتياجات مليون مواطن يوميًا، بتكلفة بلغت 120 مليون دولار، وتقوم على تكنولوجيا أوروبية حديثة، وهي من المشروعات التي تخدم مساحة سكانية كبيرة، وسوف تسهم المحطة في زيادة ضخ مياه الشرب لمحافظة مرسى مطروح وضواحيها.
- في هذا الشأن، أعدت وزارة الإسكان المصرية مع الشركة القابضة للمياه والصرف الصحي وهيئة المجتمعات العمرانية وهيئة التخطيط العمراني، خطةً خمسية (2020-2025) للتوسع في محطات تحلية مياه البحر بالجمهورية. وتستهدف الخطة تنفيذ وتطوير 47 محطة تحلية مياه البحر بطاقة إجمالية 2.44 مليون متر مكعب يوميًا، وتكلفة مقدرة 45.18 مليار جنيه.

محطات تحلية المياه في المحافظات المختلفة

المحافظة	عدد محطات التحلية	الطاقة الإجمالية
البحر الأحمر	18	256.6 ألف متر مكعب يوميا
شمال سيناء	21	20.76 ألف متر مكعب يوميا
مطروح	13	238.5 آلف متر مكعب يوميا
جنوب سيناء	9	75 ألف متر مكعب يوميا
الإسماعيلية	1	2.4 ألف متر مكعب يوميا
السويس	1	206 ألف متر مكعب يوميا

- انتهت الدولة من تنفيذ 54 مشروع معالجة صرف صحي ثنائية وثلاثية بالصعيد (17 محطة ثلاثية، و37 محطة ثنائية) بالمناطق القريبة من نهر النيل للمحافظة عليه من التلوث، ولإعادة الاستخدام الآمن للمياه المُعالجة في الأغراض المخصصة لذلك، كما تم رفع كفاءة خمس محطات ثنائية وتحويلها إلى معالجة ثلاثية، ويجري حاليًا رفع كفاءة ثلاث محطات أخرى بطاقة إجمالية 320.5 ألف م3/يوم، بتكلفة 1.8 مليار جنيه. وتعد محطة معالجة بحر البقر الأكبر والأهم، حيث حصلت محطة بحر البقر من موسوعة جينيس العالمية للأرقام القياسية على شهادة أكبر محطة تحلية للمياه في العالم، بسعة 64.8 متر مكعب في الثانية، وأكبر محطة معالجة حمئة (تنقية مياه الشرب أو الصرف الصحي) في العالم، فضلًا عن أكبر محطة لإنتاج الأوزون، وبلغت تكلفتها 20 مليار جنيه. وستساهم هذه المحطة في استصلاح 400 ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي والتي سيتم تحويلها بعد ذلك من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس.

- تعمل الدولة على التوجه نحو استخدام منظومة الري الذكي التي تعد من أحدث تقنيات الري الزراعي في العالم، وذلك بإنتاج أجهزة مجسات متطورة بأسعار وكميات

مناسبة لتكون في متناول الفلاحين من أجل قياس مستوى الرطوبة في التربة بدقة عالية مما يحقق فوائد متعددة، أهمها توفير كميات مياه الري، وزيادة الإنتاجية المحصولية للأراضي الزراعية. وقد أعلنت مصر في عام 2021 أنه تم تحويل نحو 285 ألف فدان لنظام الري الحديث، بالإضافة إلى تقديم طلبات لتحويل 85 ألف فدان أخرى. فضلًا عن زيادة الوعي نحو ترشيد استهلاك المياه، وعدم استخدام محاصيل زراعية كثيفة استهلاك المياه، والحد من الري بالغمر. كما تهدف خطة الدولة إلى توفير نحو 1.5 مليار متر مكعب من المياه سنويًا عن طريق إحلال زراعة البنجر محل قصب السكر، وتخفيض المساحة المزروعة من الأرز من 1.3 مليون فدان إلى 950 ألف فدان.

ختامًا، على الرغم من التحديات التي تواجهها مصر للحفاظ على أمنها المائي وتعظيم مواردها المائية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة؛ فإنها تسعى إلى تنويع مصادرها المائية لضمان تحقيق التنمية المستدامة بمختلف قطاعاتها، خاصة أنه لا يمكن تعزيز الأمن المائي بعيدًا عن أمن الطاقة والأمن الغذائي والأرض، فهذا المفهوم هو الأعم والأشمل، ويجب على الدولة مراعاة أمن القطاعات الأربعة (الطاقة، والمياه، والغذاء، والأرض) في خططها المستقبلية.

قضايا نوعية

1 فرص مستقبلية واعدة لقطاع الطاقة في مصر

شهدت سوق الطاقة في مصر تحولًا كبيرًا خلال السنوات السبع الماضية؛ إذ استطاعت الدولة تجاوز النقص الحاد في إمدادات الطاقة الذي كان يؤثر على حياة المواطنين في الكهرباء وأسطوانات الغاز، كما عرفت البلاد طفرة في سوق الغاز الطبيعي أدت إلى إعلان الاكتفاء الذاتي منه في ديسمبر 2018 وتحقيق فائض في الميزان التجاري البترولي. أضف إلى ذلك بروز مشروعات توليد الطاقة النظيفة والمتجددة، وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ومشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار، الأمر الذي ترتّب عليه تزايد الاهتمام العالمي بدور مصر كفاعل رئيسي في سوق الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط. في ضوء ذلك، ما هي أوضاع سوق الطاقة في مصر والفرص المستقبلية المطروحة؟.

2 تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر

يشهد عام 2021 موجة تضخمية في ظل ارتفاع أسعار السلع لأعلى مستوياتها منذ ثلاثة عشر عامًا، وجاء ذلك مدفوعًا بعوامل عدة، من أبرزها: بدء تعافي الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة كورونا، وتفاقم مشكلات التغيرات المناخية في بعض المناطق حول العالم، والاضطرابات في قطاع الشحن التي ساهمت في ارتفاع تكاليف النقل. في هذا السياق، سجلت أسعار القطن العالمية ارتفاعًا لم تشهده منذ عقد مضى، مما يُنذر بحدوث خلل في صناعة الملابس حول العالم، فضلًا عن تأثير ذلك على سوق القطن والملابس في مصر.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

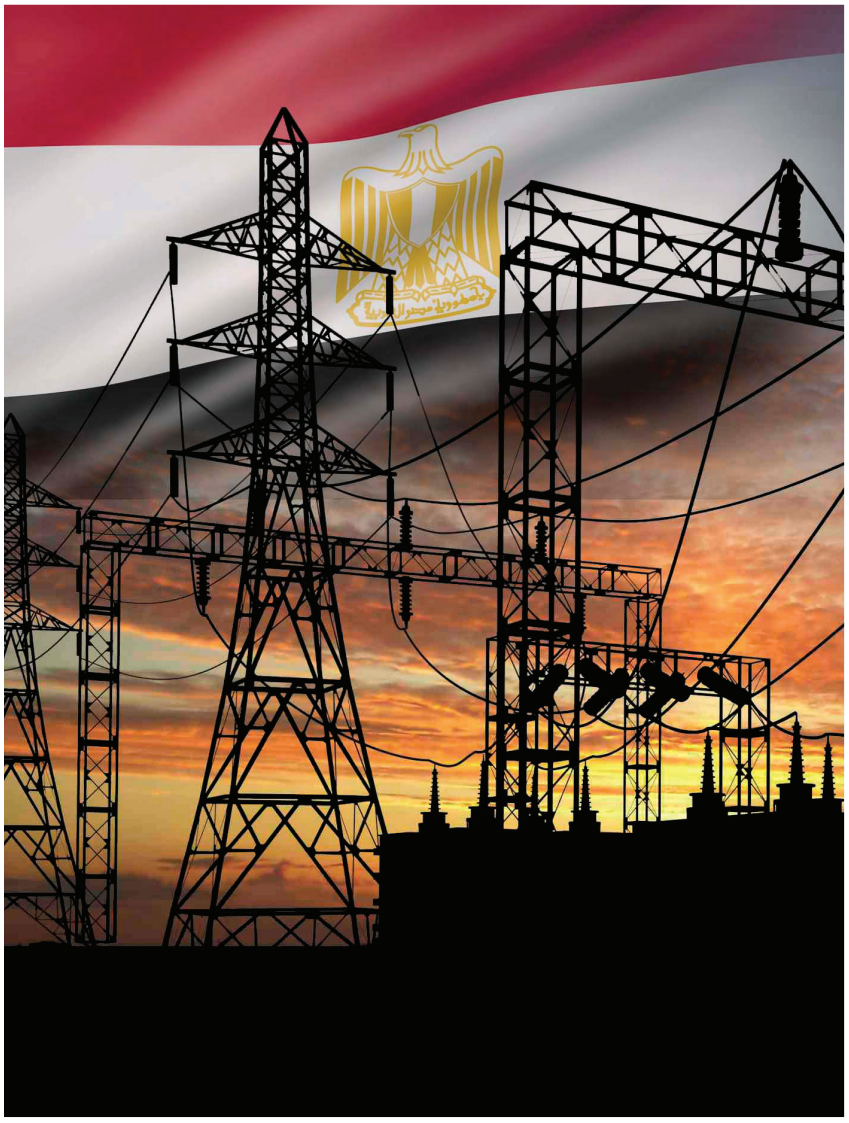

فرص مستقبلية واعدة لقطاع الطاقة في مصر

* أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت سوق الطاقة في مصر تحولًا كبيرًا خلال السنوات السبع الماضية؛ إذ استطاعت الدولة تجاوز النقص الحاد في إمدادات الطاقة الذي كان يؤثر على حياة المواطنين في الكهرباء وأسطوانات الغاز، كما عرفت البلاد طفرة في سوق الغاز الطبيعي أدت إلى إعلان الاكتفاء الذاتي منه في ديسمبر 2018 وتحقيق فائض في الميزان التجاري البترولي. أضف إلى ذلك بروز مشروعات توليد الطاقة النظيفة والمتجددة، وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ومشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار، الأمر الذي ترتّب عليه تزايد الاهتمام العالمي بدور مصر كفاعل رئيسي في سوق الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط. في ضوء ذلك، ما هي أوضاع سوق الطاقة في مصر والفرص المستقبلية المطروحة؟.

البترول والغاز الطبيعي

- أدت الطفرة في عمليات الاستكشاف والتنقيب وإنتاج الطاقة في مصر خلال السنوات الماضية إلى زيادة الإنتاج بقطاع الاستخراجات (الزيت الخام والغاز، واستخراجات أخرى) وصناعة تكرير البترول إلى نحو 1.19 تريليون جنيه عام 2020/2021، مقارنة بنحو 1.12 تريليون عام 2019/2020. ووفقًا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2021/2022، تستهدف الحكومة زيادة الإنتاج بقطاع الاستخراجات وتكرير البترول إلى نحو 1.31 تريليون جنيه.

- على الجانب الآخر، تُعتبر مصر رابع أكبر مستهلك للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ بلغ إجمالي استهلاك الطاقة نحو 89 مليون طن من النفط المكافئ عام 2020، ومن المتوقع أن يشهد عام 2021 نموًا بنسبة 1.8% في استهلاك الطاقة مع عودة الإنتاج بالقطاعات كثيفة استهلاك الطاقة بعد التعافي من جائحة كورونا. كما يُتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى 107 ملايين طن بحلول عام 2030، وفقًا لتقديرات وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجموعة الإيكونوميست.

إنتاج واستهلاك المنتجات البترولية بين عامي 2010 و2020 في مصر (بالمليون طن)

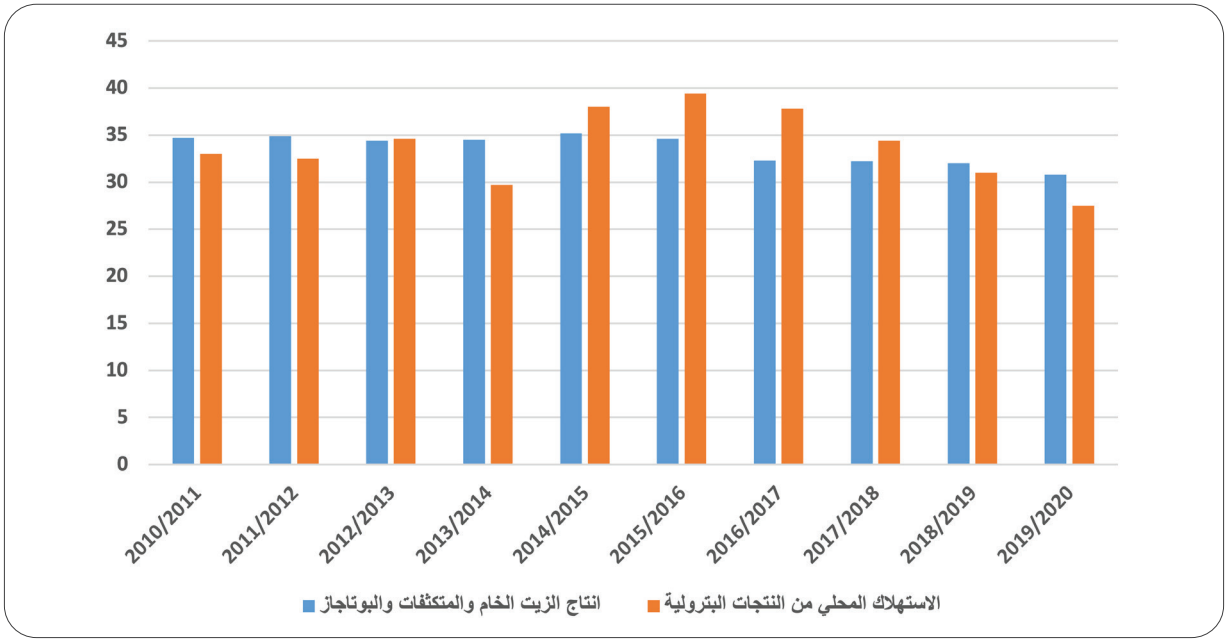

- زاد الإنتاج المصري المحلي من الغاز الطبيعي بمعدلات غير مسبوقة، نتيجة عمليات البحث والاستكشاف التي ترتب عليها اكتشاف حقل ظهر، وافتتاحه رسميًا أواخر يناير 2018، وهو أكبر حقول الغاز بمنطقة البحر المتوسط، وقد تجاوز إنتاجه 3 مليارات متر مكعب يوميًا عام 2019/2020، بالإضافة إلى عددٍ آخر من المشروعات مثل: مشروع تنمية حقل نورس، ومشروع تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب الدلتا، ومشروع تنمية حقول منطقة دسوق، ومشروع خط أنابيب نيدوكو-الجميل-بالدلتا. وقد ترتب على تلك المشروعات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في سبتمبر

2018، ومن ثم التوسع في استخدامات الغاز، سواء في توصيل الغاز الطبيعي للوحدات السكنية، وتحويل السيارات للعمل بالغاز، والتوسع في صناعة البتروكيماويات القائمة على الغاز الطبيعي.

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في مصر بين 2010 و2020 (بالمليون طن)

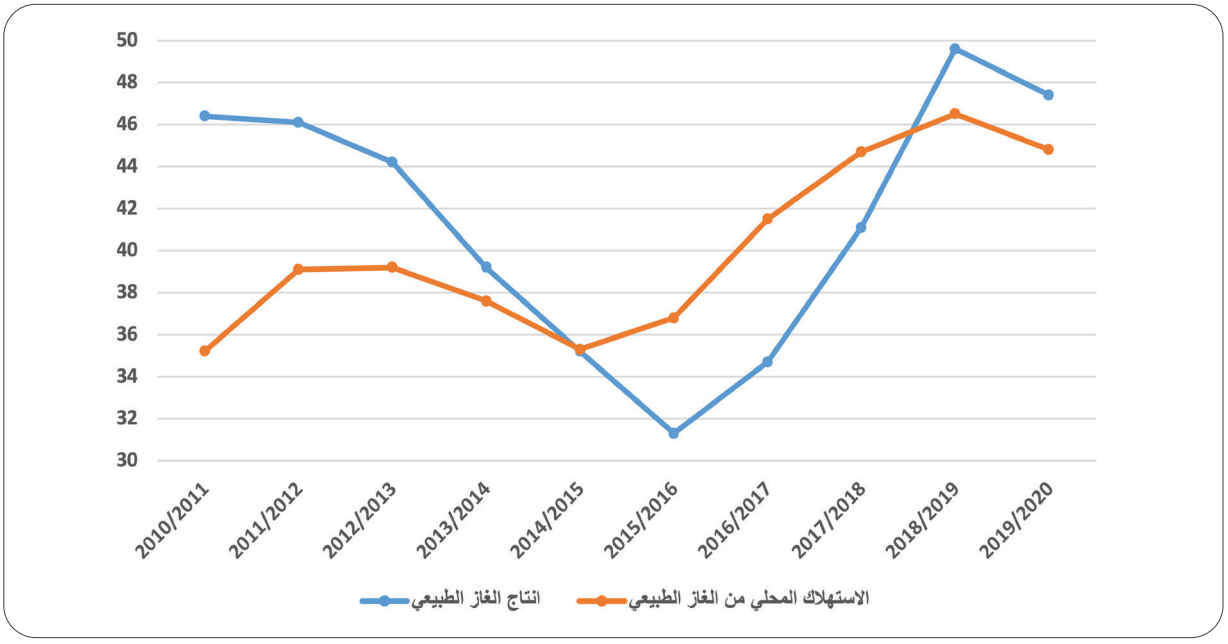

- تطور وضع الميزان التجاري البترولي في مصر الذي يعكس تحسن قيمة الصادرات البترولية منذ عام 2015/2016، إذ تم تحقيق فائض بالميزان البترولي يُقدر بنحو 100 مليون دولار عام 2018/2019، وتزداد الأهمية النسبية لهذا التحسن عند الأخذ في الاعتبار أن الصادرات البترولية المصرية تتركز في الغاز الطبيعي الذي كان منخفض السعر نسبيًا مقارنة بالواردات البترولية من النفط الأعلى سعرًا وذلك قبل تغير تلك العلاقة مؤخرًا. ويرجع تراجع الصادرات والواردات البترولية في 2020/2021 إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وحركة الإنتاج نتيجة أزمة جائحة كورونا.

الصادرات والواردات البترولية لمصر بين 2010 و2020 (بالمليار دولار)

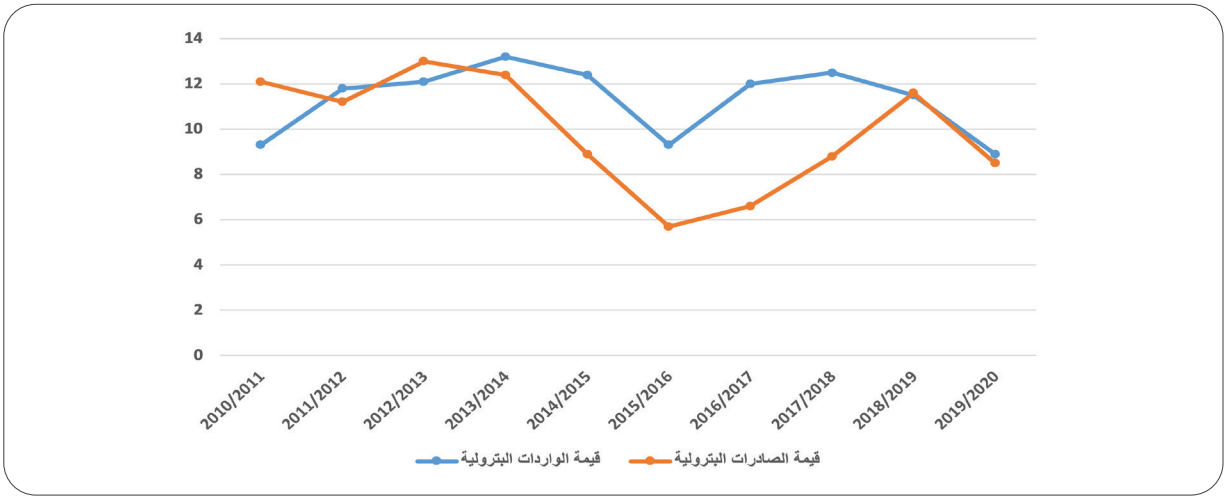

الطاقة الكهربائية

- أطلقت وزارة الكهرباء استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة لمصر حتى عام 2035 في 2015 وتم اعتمادها عام 2016، وقد ركّزت على تعزيز إنتاج الكهرباء وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. كما توجهت الدولة إلى تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الكهرباء فبلغت الاستثمارات المنفذة نحو 66.9 مليار جنيه عام 2019/2020 مقارنة بنحو 12.4 مليار جنيه عام 2018/2019.

- ترتب على ذلك ارتفاع قدرات التوليد الكهربائي من 38857 ميجاوات عام 2015/2016 إلى 59530 ميجاوات عام 2019/2020. كما تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء؛ إذ احتلت مصر المرتبة 77 بين الدول المنتجة للكهرباء عام 2020 مقارنة بالمركز 145 عام 2015، وتم التوجه لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقية مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2021.

إنتاج واستخدامات الكهرباء بمصر في النصف الأول من عام 2021 (بالمليون كيلووات/ ساعة)

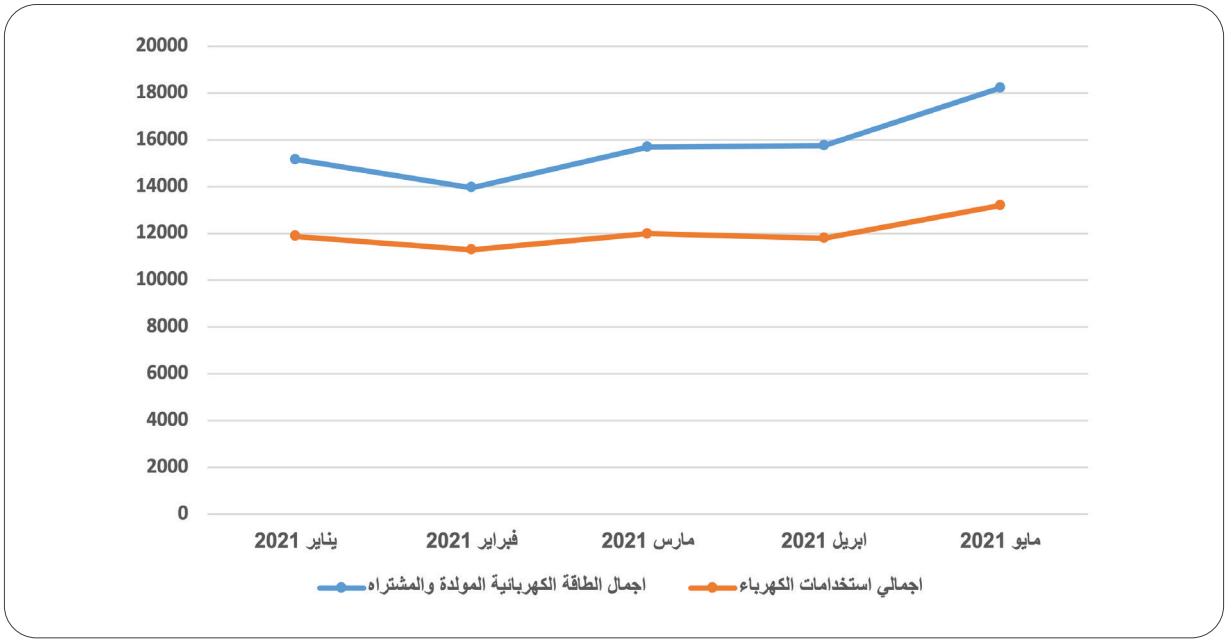

الطاقة النظيفة والمتجددة

- أكدت استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة لمصر حتى عام 2035 على أهمية الطاقة المتجددة، وتضمنت خطة تنفيذية لزيادة استخدام الطاقة المتجددة؛ بحيث تصل زيادة إمدادات الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة إلى 20% عام 2022 و42% بحلول عام 2035، متضمنة زيادة طاقة الرياح بنسبة 14%، والطاقة المائية بنسبة 2%، والطاقة الشمسية بنسبة 25% بحلول عام 2035. وتتوفر لمصر فرص هائلة لزيادة إنتاج الطاقة من المصادر النظيفة والمتجددة نتيجة موقع مصر الجغرافي في منطقة الحزام الشمسي، وارتفاع سرعة الرياح التي تتراوح بين 10-8 أمتار في الثانية ببعض المناطق الصحراوية الكبيرة غير المأهولة.

- شـهد عـام 2019/2020 ارتفـاع كميـة الطاقـة الكهربائيـة المولـدة مـن مصـادر صديقـة للبيئـة مـن 1444 جيجـاوات/ سـاعة عـام 2014/2015 إلـى 8663 جيجـاوات/ سـاعة، موزعـة بيـن الطاقـة الكهرومائية والشمسـية وطاقـة الريـاح. ومـع ارتفـاع الطاقـة المولـدة مـن مصـادر صديقـة للبيئـة، انخفـض الاسـتهلاك مـن المنتجات البترولية والغاز الطبيعي من 77.4 عام 2018/2019 إلى 72.4 مليون طن عام 2019/2020، بانخفاض قدره 6.5%. وقـد أدى التوسـع فـي إنتـاج الطاقـة النظيفـة إلـى انخفـاض انبعاثـات الكربـون في مصـر، الناتجة عن اسـتهلاك المنتجـات البترولية والغـاز الطبيعـي، لتسـجل 185 مليـون طـن عـام 2019/2020، بانخفـاض قـدره 7.5% مقارنـة بعـام 2018/2019، فـي حيـن بلـغ متوسـط الزيـادة السـنوي 2.6% خلال الفتـرة (2008-2018).

- هدفـت الدولـة إلـى جـذب الاسـتثمارات فـي مشـروعات إنتـاج الكهربـاء مـن الطاقـة الجديدة والمتجـددة، وتم التعـاون مـع القطـاع الخـاص بنظـام البنـاء والتملـك والتشـغيل، وكان لمشـروعات توليـد الطاقـة الشمسـية النصيـب الأكبـر، وعلـى رأس تلـك المشـروعات مجمـع بنبـان الـذي بـدأ تشـغيله فـي أبريـل 2018، ومحطـة كـوم أمبـو التـي تـم تشـغيلها فـي فبرايـر 2020، بالإضافـة إلـى عـدد مـن المحطـات المتصلـة بالشـبكة بنظـام صافـي القيـاس ومحطـات خلايـا لا مركزيـة منفصلـة عـن الشـبكة مـع وجـود محطـات شمسـية قيـد الإعـداد فـي الغردقـة والزعفرانـة وكـوم أمبـو.

فرص مستقبلية

- أولـت مصـر أهميـة خاصـة لتوليـد الطاقـة مـن الهيدروجين والوقـود الحيوي اللذين يمثلان فرصًا مسـتقبلية واعـدة فـي سـوق الطاقـة العالميـة، فبعـد توفـر البنيـة التحتيـة وزيـادة إنتـاج الغـاز الطبيعـي، تـم وضـع الاسـتراتيجية الوطنيـة للهيدروجيـن بمشـاركة الأطـراف الفاعلـة الوطنيـة والدوليـة لبحـث كيفيـة تعزيـز إنتـاج وتخزيـن ونقـل وتصديـر الهيدروجيـن وبصفـة خاصـة الهيدروجيـن الأخضـر، الـذي لا ينتـج عنـه أي انبعاثـات ضـارة للبيئـة. كمـا يتوفـر لمصـر فـرص جيـدة لإنتـاج الوقـود الحيـوي، وهـو الوقـود المصنـع مـن الزيـوت النباتيـة والدهـون الحيوانيـة، نتيجـة اتسـاع الرقعـة الزراعيـة فـي مصـر والمنـاخ الملائـم لنمو النباتـات، فضلًا عـن توفـر القـوى العاملـة.

- أدى اهتمام الدولة بالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلى زيادة الاستثمارات بصفة عامة، واستثمارات الطاقة بصفة خاصة، في ظل التركيز على أنشطة البحث والاستكشاف، كما يمثل الموقع الجغرافي لمصر أهمية كبيرة لجذب استثمارات الطاقة؛ إذ تقع مصر في مفترق طرق التجارة الدولية للبترول والغاز. ويلاحظ استحواذ استثمارات الطاقة على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال السنوات المتتالية، الأمر الذي يبشر بزيادة فرص إنتاج وتوليد الطاقة من مصادرها المختلفة.

- يوضح الشكل التالي استحواذ قطاع الطاقة على 74.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2018/2019. ومع تأثير تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي بصفة عامة، ولكن ظل قطاع الطاقة مستحوذًا على النصيب الأكبر بنسبة 45.8% عام 2019/2020، و40% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020/2021 وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات المختلفة

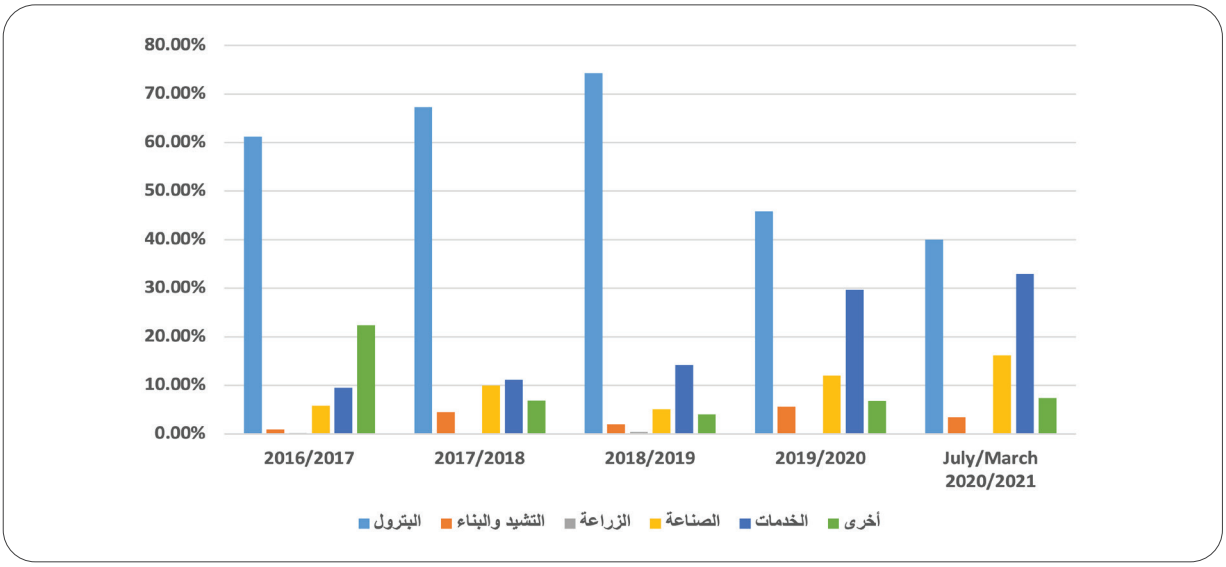

تأثيرات ارتفاع أسعار القطن عالميًا على مصر

* بسنت جمال
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد عام 2021 موجة تضخمية في ظل ارتفاع أسعار السلع لأعلى مستوياتها منذ ثلاثة عشر عامًا، وجاء ذلك مدفوعًا بعوامل عدة، من أبرزها: بدء تعافي الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة كورونا، وتفاقم مشكلات التغيرات المناخية في بعض المناطق حول العالم، والاضطرابات في قطاع الشحن التي ساهمت في ارتفاع تكاليف النقل. في هذا السياق، سجلت أسعار القطن العالمية ارتفاعًا لم تشهده منذ عقد مضى، مما يُنذر بحدوث خلل في صناعة الملابس حول العالم، فضلًا عن تأثير ذلك على سوق القطن والملابس في مصر.

سوق القطن العالمية

- تتسم صناعة القطن حول العالم بالنمو المستمر خلال العقود الماضية، حتى بلغت قيمة سوق القطن العالمية نحو 38.54 مليار دولار خلال 2020. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، حيث يتوقع أن تبلغ قيمة هذه السوق حوالي 46.56 مليار دولار بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.74% من 2020 إلى 2027. ومن المتوقّع أيضًا أن ينمو إنتاج القطن العالمي بنسبة 1.5% سنويًا ليبلغ 28 مليون طن بحلول عام 2030، بدعم من التوسع في مساحة زراعة القطن بنحو 0.5% سنويًا، والنمو في متوسط الغلة العالمية بنحو 1%.

تطور إنتاج القطن سنويًا في العالم (مليون طن)

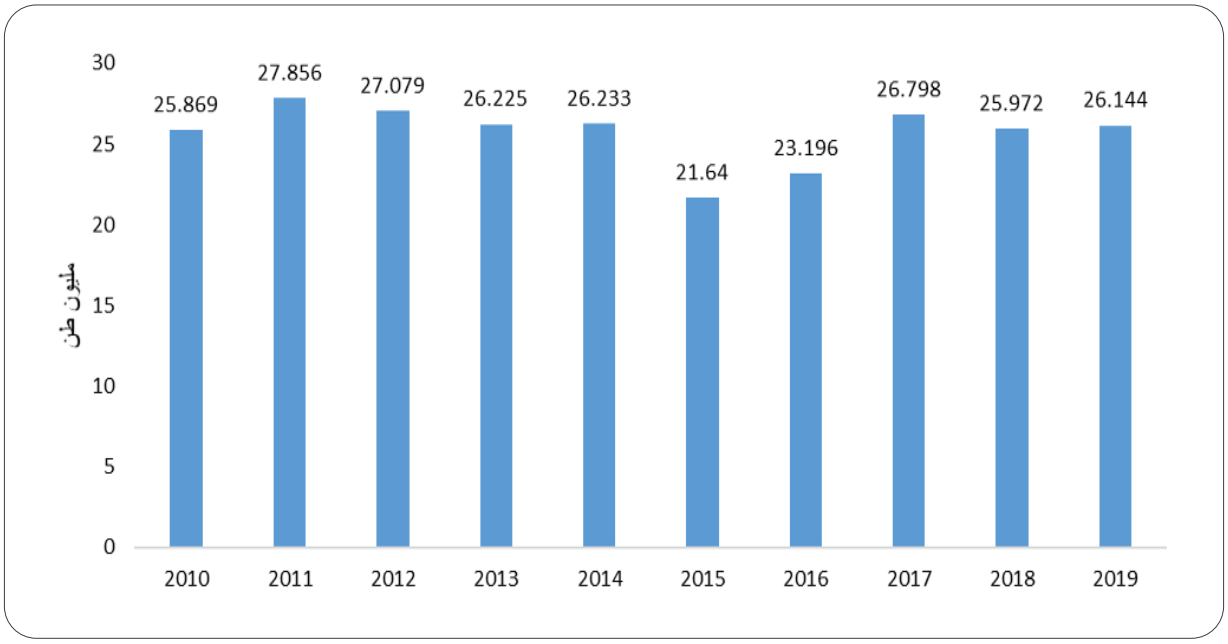

- يتبين من الشكل السابق ارتفاع إنتاج العالم من القطن إلى 26.144 مليون طن خلال 2019 بزيادة سنوية تبلغ 0.66%، مقارنة مع حجم إنتاج عند 25.972 مليون طن خلال 2018 وذلك بدعم من ارتفاع الإنتاج الأمريكي والهندي من القطن خلال هذا العام.

- تحتلّ الصين المركز الأول في قائمة منتجي القطن خلال عام 2018/2019؛ إذ تستحوذ على نحو 23% من السوق عالميًا، تليها الهند والولايات المتحدة، وفقًا للبيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة "الفاو". لكن التوقعات تشير إلى تغير تلك الخريطة بحلول عام 2030 لتستحوذ الهند على حوالي ربع سوق القطن العالمية، على أن تظل الصين والولايات المتحدة والهند في المراكز الثلاثة الأولى. وبالنظر إلى الواردات، يتضح أن الصين هي الدولة المهيمنة على استيراد القطن عالميًا بنحو 21% من إجمالي الواردات خلال 2018/2019 تليها بنجلاديش وفيتنام.

توزيع إنتاج القطن عالميًا (%)

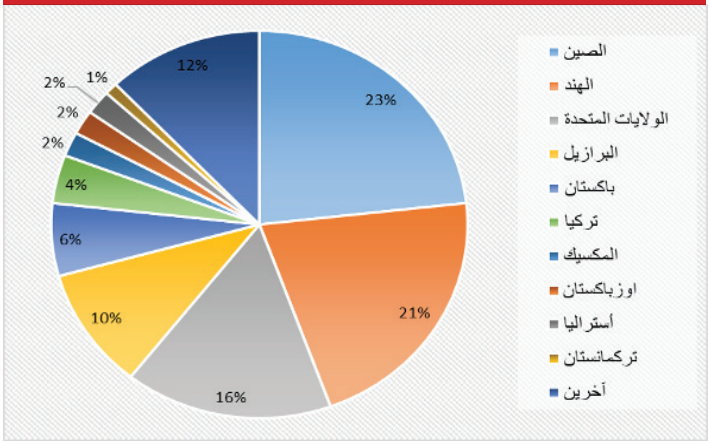

أكبر منتجي القطن بحلول 2030

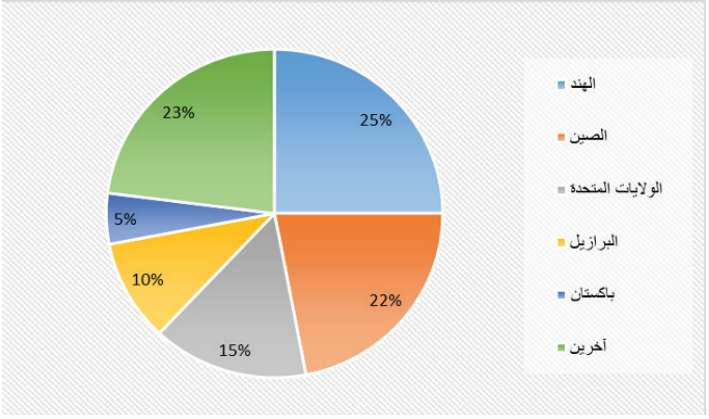

توزيع واردات القطن عالميًا (%)

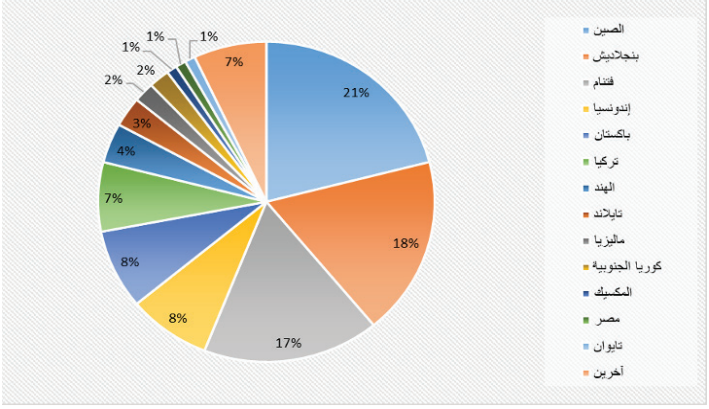

أسباب صعود الأسعار

لعبت العديد من العوامل دورًا محوريًا في مشهد ارتفاع أسعار القطن إلى مستويات قياسية على ناحيتي الطلب والعرض، خاصة في ظل تضرر المحصول في أهم الدول المنتجة، ومن أبرزها:

- **التغيرات المناخية:** انتشرت موجة واسعة من التحذيرات ابتداءً من يونيو الماضي بشأن خطورة تفاقم مشكلات التغيرات المناخية، كارتفاع درجات الحرارة، والتحولات في أنماط هطول الأمطار، والفيضانات، بما يهدد إنتاج القطن في الحقول العالمية. وجاءت تلك التحذيرات في ظل مواجهة البرازيل أسوأ موجة جفاف منذ حوالي تسعة عقود، بالتزامن مع هطول الأمطار في الولايات المتحدة، مما أغرق الحقول. وبحلول عام 2040، من المرجح أن تتأثر 40% من المناطق المنتجة للقطن بظواهر التغير المناخي المختلفة، كما تُشير التوقعات إلى أن الجفاف قد يضر نصف المحصول العالمي.

- **دودة القطن في الهند:** تعرضت منطقة "البنجاب" الهندية لهجوم دودة القطن في الموسم الزراعي الحالي مما أتلف حوالي 33% من إجمالي المساحة المزروعة بالقطن، وهو ما يُعد أكبر هجوم على محصول القطن منذ عام 2015، حينما شهدت المنطقة موجة اجتياح شديدة من قبل الذباب الأبيض.

- **اضطرابات قطاع الشحن:** سجلت أسعار الشحن ارتفاعات متتالية منذ بداية أزمة كورونا مع تزايد الإقبال على التجارة الإلكترونية؛ إلا أنها تسجل منذ نهاية نوفمبر الماضي صعودًا كبيرًا وصل إلى مستويات قياسية، مسببة أزمة عالمية في مجال الشحن، بالتزامن مع معاناة القطاع من مشكلة نقص في الناقلات والحاويات بسبب تراجع إنتاج تلك الصناعة. ووفقًا لموقع "جوكوميت" لتتبع الشحنات البحرية، يتراوح معدل تأخر السفن قبل إفراغ حمولتها في غالبية موانئ العالم حاليًا من 22 إلى 26 يومًا، سواء في الولايات المتحدة أو الصين أو ألمانيا.

- **مقاطعة قطن "شينجيانج":** بدأت الولايات المتحدة والعديد من العلامات التجارية الشهيرة منذ أواخر العام الماضي مقاطعة القطن المنتج من قبل منطقة "شينجيانج" الصينية (التي تمثل نحو 80% من الإنتاج الصيني وخُمس إمدادات العالم من الألياف) بسبب انتشار مزاعم فرض "العمل القسري" على مسلمي الإيغور بحقول القطن المتواجدة بالمنطقة.

- **ارتفاع الطلب:** من غير المرجح أن يعود إنتاج القطن خلال عام 2021 إلى المستويات القياسية التي سجلها قبل انتشار وباء كورونا في 2019، لذا من الممكن أن يتجاوز الطلب على المنتج مستوى المعروض منه بدعم من زيادة إقبال المستهلكين على المنسوجات وعودة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما أسفر عن انخفاض مخزونات القطن العالمية إلى أدنى مستوى لها في ثلاث سنوات.

تداعيات مصرية

- ساهمت أسباب ارتفاع أسعار القطن في زيادة أسعار العقود الآجلة للرطل دولارًا واحدًا وذلك عقب ارتفاعها بنحو 20% خلال الربع الثالث من العام الجاري. وانطلاقًا من حقيقة اعتماد صناعة الملابس الجاهزة حول العالم على القطن بنسبة 75% تقريبًا، وفقًا لشركة "Cotton Inc"، فمن المرجح أن يترتب على ارتفاع أسعار الذهب الأبيض ارتفاعٌ موازٍ في أسعار الملابس الجاهزة، حيث تسعى الشركات المنتجة في الغالب إلى نقل ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين لتفادي تداعيات زيادة التكاليف وانخفاض الأرباح.

- لن تكون مصر بمنأى عن هذه التداعيات؛ إذ قفزت أسعار القطن في البلاد إلى مستوى قياسي في عام 2021 بما يزيد على الضعف مقارنة بالعام الماضي، حيث سجل سعر قنطار القطن (45 كجم) نحو 3900 جنيه (248 دولارًا أمريكيًا) مقارنة بنحو 1800 جنيه (114.5 دولارًا) خلال العام الماضي. يأتي ذلك في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة جهودًا مكثفة لزيادة المساحات المزروعة، وتحسين جودة البذور، كخطوة للنهوض بصناعة الغزل والنسيج.

- تعتمد مصر على الواردات لتغطية حاجاتها من القطن قصير التيلة المستخدم بشكل أساسي في صناعة المنسوجات المحلية رغم خطط الدولة لزراعة المزيد منه لتقليل الواردات. لهذا، من المتوقع أن ترتفع أسعار الملابس الجاهزة في مصر أيضًا خلال الفترة القادمة، خصوصًا مع بدء موسم الشتاء.

تطور الرقم القياسي للملابس الجاهزة شهريًا (نقطة)
مع بيان تغير المؤشر السنوي مقارنة بعام 2020

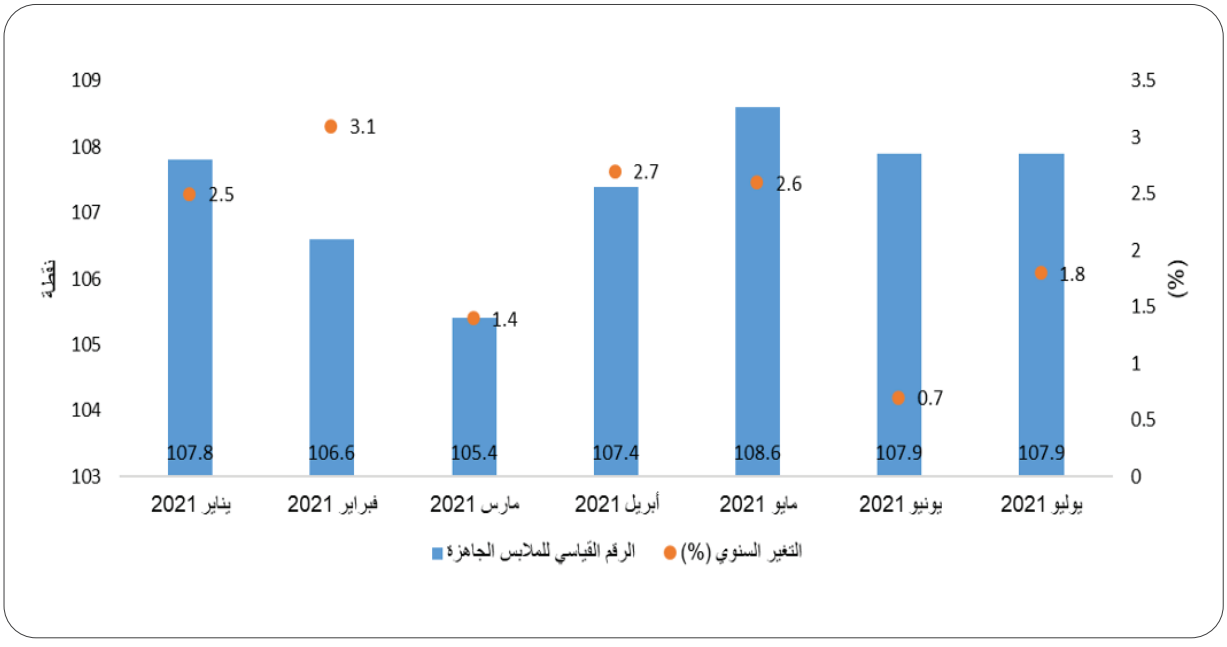

- يوضح الشكل انخفاض الرقم القياسي للملابس الجاهزة خلال الفترة التي تتراوح بين (يناير – مارس 2021) من 107.8 نقاط إلى 105.4 نقاط، ليرتفع عقب ذلك إلى 107.9 نقاط بحلول يوليو الماضي، مع توقعات بارتفاعه حتى نهاية العام الجاري.

ختامًا، إن الاقتصاد العالمي يشهد ضغوطًا تضخمية خلال العام الجاري في ظل ما يُعرف بـ"الدورة الفائقة"، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات مقارنة بما كانت عليه من قبل، بدايةً من المعادن والخامات، والسلع الغذائية، والمواد الخام الزراعية، والوقود والطاقة، وهو عكس الاتجاه السائد خلال العام الماضي الذي سجل انخفاضًا في معدل التضخم بضغطٍ من الإجراءات الاحترازية الناتجة عن وباء كورونا والتي نتج عنها توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية.

كيف يفكر العالم؟

1

ترحيب دولي بترشيح مصر لاستضافة مؤتمر المناخ

أكد مبعوث الإدارة الأمريكية الخاص بالمناخ "جون كيري" أن مصر قد تم اختيارها بالفعل كمرشحة لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين (COP27) حول تغيرات المناخ في العام القادم. ومن المنتظر أن يصدر القرار النهائي الخاص باستضافة مصر له في المؤتمر الذي تستضيفه المملكة المتحدة بالشراكة مع إيطاليا في نوفمبر المقبل في غلاسكو بالمملكة المتحدة. جاء ذلك في أعقاب تأكيد الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" على اهتمام مصر باستضافة هذا المؤتمر، ولا سيما أنها ممثلة إفريقيا وفقًا لآخر قرار صادر عن لجنة دول وحكومات القارة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

ترحيب دولي بترشيح مصر لاستضافة مؤتمر المناخ

*د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أكد مبعوث الإدارة الأمريكية الخاص بالمناخ "جون كيري" أن مصر قد تم اختيارها بالفعل كمرشحة لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين (COP27) حول تغيرات المناخ في العام القادم. ومن المنتظر أن يصدر القرار النهائي الخاص باستضافة مصر له في المؤتمر الذي تستضيفه المملكة المتحدة بالشراكة مع إيطاليا في نوفمبر المقبل في غلاسكو بالمملكة المتحدة. جاء ذلك في أعقاب تأكيد الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" على اهتمام مصر باستضافة هذا المؤتمر، ولا سيما أنها ممثلة إفريقيا وفقًا لآخر قرار صادر عن لجنة دول وحكومات القارة.

الجهود المصرية

يأتي ترشيح استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين بشأن تغير المناخ على خلفية عدة ملابسات يمكن الكشف عنها من خلال النقاط التالية:

- **سياق حاكم:** منذ نوفمبر الماضي، تقدمت مصر لاستضافة المؤتمر في وقت لم تبدأ فيه بعد عملية تصنيع لقاحات فيروس كورونا المستجد، وهو ما تزامن مع دور إفريقيا في استضافة هذا المؤتمر، فتقدمت مصر بخطاب لاستضافته، ونسقت مع المجموعة الإفريقية ومجموعة المفوضين الأفارقة ومجلس وزراء البيئة الأفارقة، وقد اعتُمد ترشيح مصر لاستضافة المؤتمر في جلسة السلم والأمن في شهر أبريل الماضي، بحضور الرئيس المصري الذي قال: "إن مصر تعرض استضافة مؤتمر تغير المناخ نيابة عن القارة الإفريقية"، مضيفًا أنها ستعمل على جعل هذا المؤتمر نقطة تحول جذرية في عمل المناخ الدولي بالشراكة مع الأطراف كافّةً، وذلك لمصلحة القارة الإفريقية والعالم أجمع.

- **خلفيات وجهود:** عقدت وزيرة البيئة د. ياسمين فؤاد سلسلة من الاجتماعات مع البعثة الفنية الأولى للأمم المتحدة المعنية بتنظيم مؤتمر المناخ لعام 2022 لبحث الموضوعات المتعلقة بالأمور اللوجستية والأمنية تمهيدًا لاستضافة المؤتمر، وذلك بمشاركة المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر "إيلينا بانوفا" وممثلين عن وزارتي الخارجية والبيئة والجهات المعنية وأعضاء بعثة الأمم المتحدة. وقد جاء القرار المصري بطلب تنظيم المؤتمر عقب تشاور وتنسيق داخل مجلس الوزراء إيمانًا بأهمية قضية تغير المناخ على المستويين الوطني والدولي.

- **دوافع محركة:** يمثل تنظيم واستضافة مؤتمر المناخ فرصة سانحة لأي دولة ولا سيما الدولة المصرية؛ فعند الإعلان عن اتفاق باريس للمناخ في عام 2015 تولت مصر رئاسة وزراء البيئة الأفارقة (الأمسن) حين عملت على توحيد الصوت الإفريقي، وعملت على إعلان المبادرتين الإفريقيتين للطاقة المتجددة والتكيف مع آثار التغيرات المناخية لتلبية متطلبات واحتياجات القارة الإفريقية.

وعليه، دفعت بعض التحليلات بأن الوقت قد حان للقارة الإفريقية لاستضافة هذا الحدث الذي يدفع الشراكة المصرية-الإفريقية في مواجهة تغير المناخ، لا سيما وأنه قد يُسفر عن وضع قواعد لتقييم مدى التزام الدول بتنفيذ أهداف اتفاق باريس، ولكونه فرصة سانحة لتسليط الضوء على قضايا المنطقة بوصفها من أكثر المناطق عرضة لمخاطر التغير المناخي. ولذا فإن قيادة مصر للمؤتمر تأتي تمثيلًا لإفريقيا من ناحية، واستكمالًا لدور مصر الذي بدأته من عام 2015 حتى 2017 عندما ترأست مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة ولجنة دول وحكومات إفريقيا لتغير المناخ من ناحية ثانية.

- **القيمة المضافة:** تملك مصر خبرة في تنظيم الأحداث العالمية قد تُمكّنها من خلق التزامات سياسية تجاه مخرجات المؤتمر، وقد سبق لمدينة شرم الشيخ احتضان مؤتمرات

وفعاليات دولية وإقليمية ومحلية مهمة، منها مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي (COP 14)، مما يجعلها مؤهلة لاستضافة مؤتمر المناخ في العام القادم على الرغم من ضخامته من حيث كم المشاركة ونوعها، إذ يضم أكثر من خمسة مؤتمرات فرعية بمشاركة عشرة آلاف شخص في إطار اجتماعات رفيعة المستوى تمثل فيها الدول على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو على الأقل الوزير المعني بشئون البيئة والتغير المناخي.

- **إبراز الجهود المصرية:** عند استضافة مصر لمؤتمر المناخ، سيتم تسليط الضوء على جهود الدولة المضيفة لما يقع على عاتقها من مسئولية توفيق الآراء حول الموضوعات الخلافية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولا سيما مع زيادة الزخم السياسي حول اتفاقية تغير المناخ، وإعادة انضمام الولايات المتحدة لاتفاق باريس للمناخ، على نحو قد يغير من موازين عمليات التفاوض والجهود السياسية. ولا شك أن مصر قد قطعت أشواطًا على صعيد: دعم الاقتصاد الأخضر، وإنشاء المنصة الإلكترونية "من شرم الشيخ إلى كونمينج من أجل الطبيعة والناس" (بالتنسيق مع سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) كمنصة إلكترونية لتحفيز الالتزامات والمساهمات لصون التنوع البيولوجي)، ودعمت ترسيخ وتشغيل نظام كفء مستدام لشبكة المحميات الطبيعية، وغير ذلك.

ردود فعل دولية

لقي ترشيح استضافة مصر لمؤتمر المناخ في 2022 ترحيبًا دوليًا واسعًا، وهو ما يمكن الوقوف عليه تفصيلًا في النقاط التالية:

- **الأمم المتحدة:** أشادت "لورا لوبيز" (رئيس إدارة المؤتمرات بالأمم المتحدة) بالجهود المبذولة لتيسير مهمة البعثة، حيث عُرض ملف متكامل عن جهود مصر لمكافحة تغير المناخ واستعداداتها لتنظيم المؤتمر، وبخاصة في أعقاب تغيرات عدة طرأت على تنظيم مؤتمرات المناخ عامة بعد جائحة فيروس كورونا؛ إذ من المنتظر أن يتقيد مؤتمر المناخ (COP 26) في نوفمبر القادم بالإجراءات

الاحترازية اللازمة لضمان سلامة المشاركين في هذا الحدث الضخم. وقد رحبت "لوبيز" بالتعاون مع مصر، وعرضت تقديم الدعم الفني اللازم لتنظيم الفعاليات والأنشطة. وقد سبق لوزيرة البيئة المصرية أن اجتمعت مع البعثة الفنية الأولى للأمم المتحدة المعنية بتنظيم مؤتمر المناخ (COP27) لعام 2022 خلال جولتها التفقدية بمدينة شرم الشيخ لبحث: الإجراءات اللوجستية الخاصة باستضافة المؤتمر، وترتيبات السلامة والأمن، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والفنادق، وترتيبات الإقامة، وغير ذلك.

- **الجامعة العربية:** رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" بترشيح مصر لاستضافة لأعمال الدورة الـ27 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية المناخ (COP 27)، داعيًا الدول العربية كافّةً إلى المشاركة بفاعلية في هذه القمة إيمانًا بقدرة مصر وحنكتها الدبلوماسية لإنجاح أعمالها. وأكد دعم الجامعة الكامل لطلب دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة أعمال الدورة الـ28 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP 28) المقرر عقدها في عام 2023. وأشار إلى ثقته التامة في قدرة الإمارات على استضافة هذا الحدث المناخي العالمي المهم، وفي أنها ستسخر إمكاناتها لتوفير الظروف الكفيلة بإنجاحه. وقال إن "توالي استضافة دولتين عربيتين لدورتي 2022 و2023 نابع من إدراك عربي عميق للأهمية التي يمثلها العمل المناخي لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام".

- **الدعم الأمريكي والأوروبي:** دعم مبعوث الولايات المتحدة بشأن المناخ "جون كيري" ترشيح مصر لاستضافة مؤتمر المناخ العام المقبل، وقال: "إن مصر قد تم اختيارها بالفعل كمرشحة لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ العام المقبل". وعلى صعيد متصل، أشاد نائب رئيس المفوضية الأوروبية للتغير المناخي "فرانس تيمرمانز" باهتمام مصر الملحوظ بقضية تغير المناخ. وأشار إلى أن مصر تلعب دورًا رائدًا وكبيرًا في هذا المجال، وأثبتت أنها رائدة حقيقية على طريق التنمية والاستدامة. وأكد أن القمة المقبلة ستعقد في إفريقيا، مؤيدًا استضافة مصر للقمة المقبلة.

ختامًا، يُنظر إلى هذا المؤتمر على أنه حدث رئيسي يدفع جهود الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ولا سيما مع التعهدات التي تمخض عنها سلفًا، والتي شملت مشروعات لتوسيع القدرة على الوصول إلى الكهرباء في الدول النامية، وتعزيز التكنولوجيا النظيفة في مجال الغذاء، وتحسين فعالية استخدام الطاقة في إطار المساعي الرامية لإلغاء الكربون من منظومة الطاقة. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تقدم مصر خلال المؤتمر أهم مشروعاتها القومية التي تراعي البعد البيئي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وفي مقدمتها: مبادرة مصر لتحويل السيارات التي تعمل بالوقود إلى سيارات تعمل بالغاز الطبيعي أو سيارات كهربائية، وجهود البنوك الوطنية في تخصيص مسار تمويلي للمشروعات ذات النتائج البيئية، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وغير ذلك.

بيانات وإحصائيات

1

تقدم مصري
في مؤشر الابتكار العالمي 2021

يُعد مؤشر الابتكار العالمي مرجعًا رائدًا لقياس أداء الابتكار في الاقتصاد، وقد بدأ نشر هذا المؤشر سنويًا منذ عام 2007، وتطور ليصبح أداة قياس مرجعية قيّمة تسهل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتساعد صانعي السياسات وقادة الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على تقييم أدائهم في مجال الابتكار على أساس سنوي، وقد حققت مصر تقدمًا حثيثًا خلال العام الأخير لتتقدم مرتبتين لتحتل المرتبة 94 بين 132 دولة، والمرتبة 13 من 34 بين الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والمرتبة 17 بين 19 دولة من دول شمال ووسط إفريقيا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (35) - 1 نوفمبر 2021

تقدم مصري
في مؤشر الابتكار العالمي 2021

* هبة زين
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد مؤشر الابتكار العالمي مرجعًا رائدًا لقياس أداء الابتكار في الاقتصاد، وقد بدأ نشر هذا المؤشر سنويًا منذ عام 2007، وتطور ليصبح أداة قياس مرجعية قيّمة تسهل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتساعد صانعي السياسات وقادة الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على تقييم أدائهم في مجال الابتكار على أساس سنوي، وقد حققت مصر تقدمًا حثيثًا خلال العام الأخير لتتقدم مرتبتين لتحتل المرتبة 94 بين 132 دولة، والمرتبة 13 من 34 بين الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والمرتبة 17 بين 19 دولة من دول شمال ووسط إفريقيا. وينقسم المؤشر إلى محورين رئيسيين هما: مدخلات الابتكار، ومخرجات الابتكار. ويقوم المؤشر على 7 ركائز، هي: المؤسسات، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال، مخرجات إبداعية، بنية تحتية، رأس المال البشري والبحث، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

ترتيب دول العالم بمؤشر الابتكار العالمي 2021

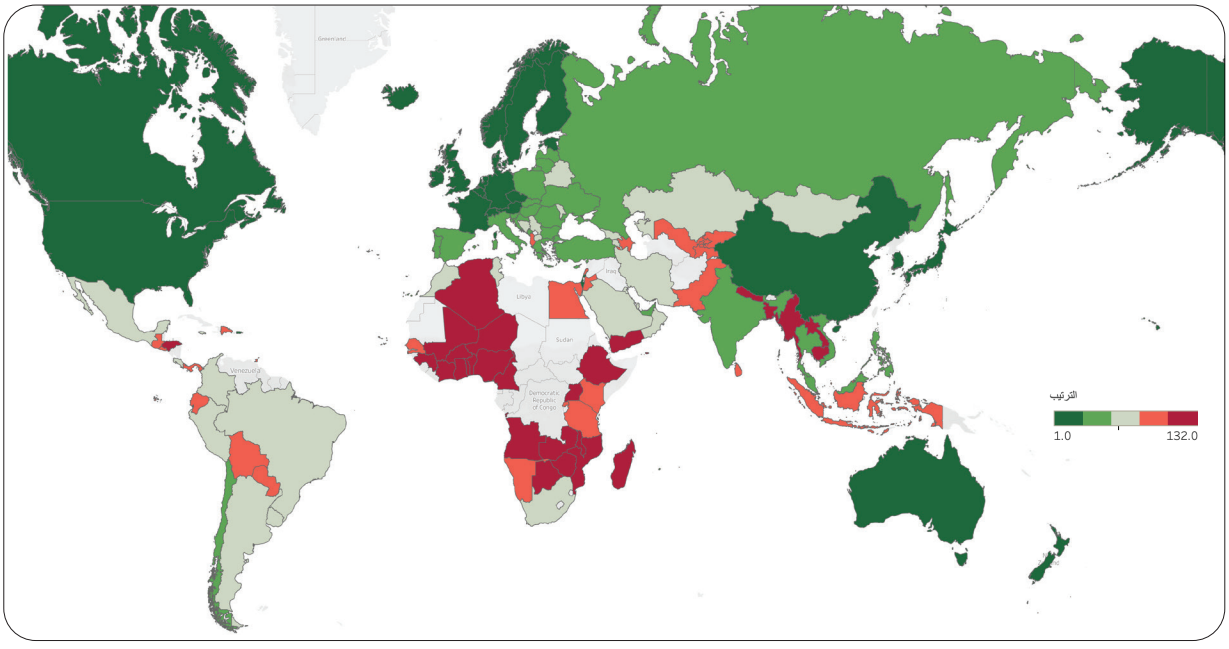

ترتيب عدد من الدول بمؤشر الابتكار العالمي 2021

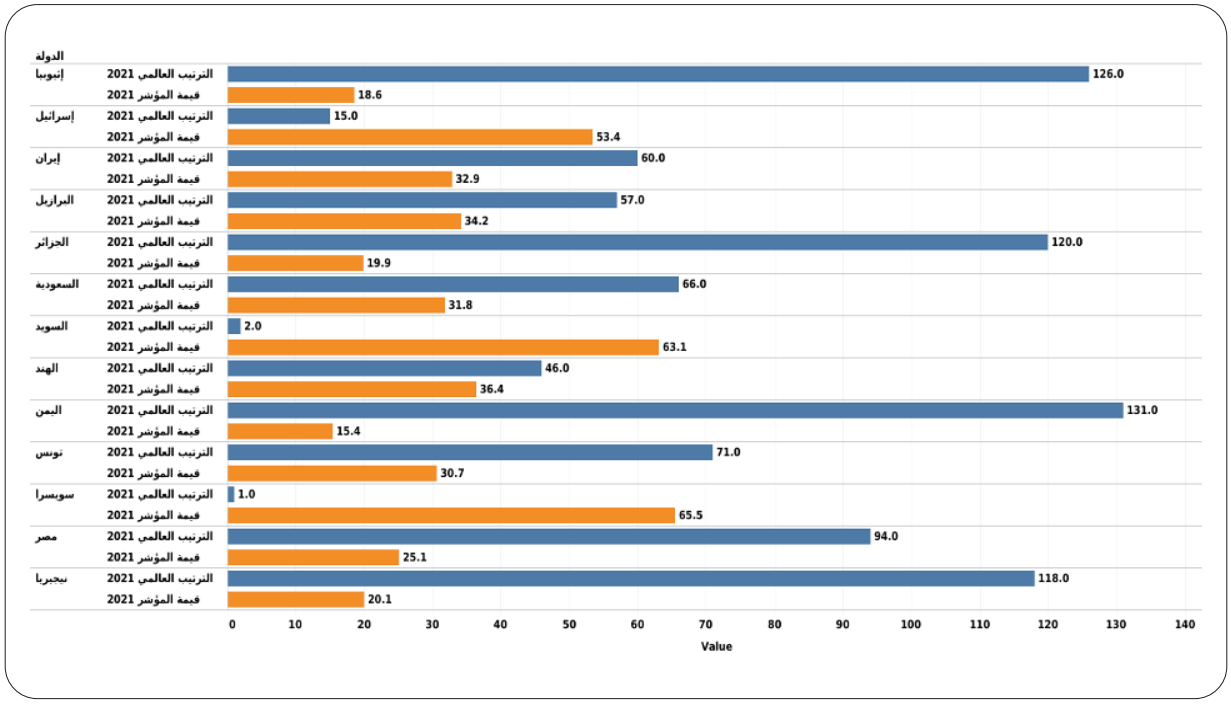

تطور ترتيب مصر بمؤشر الابتكار العالمي

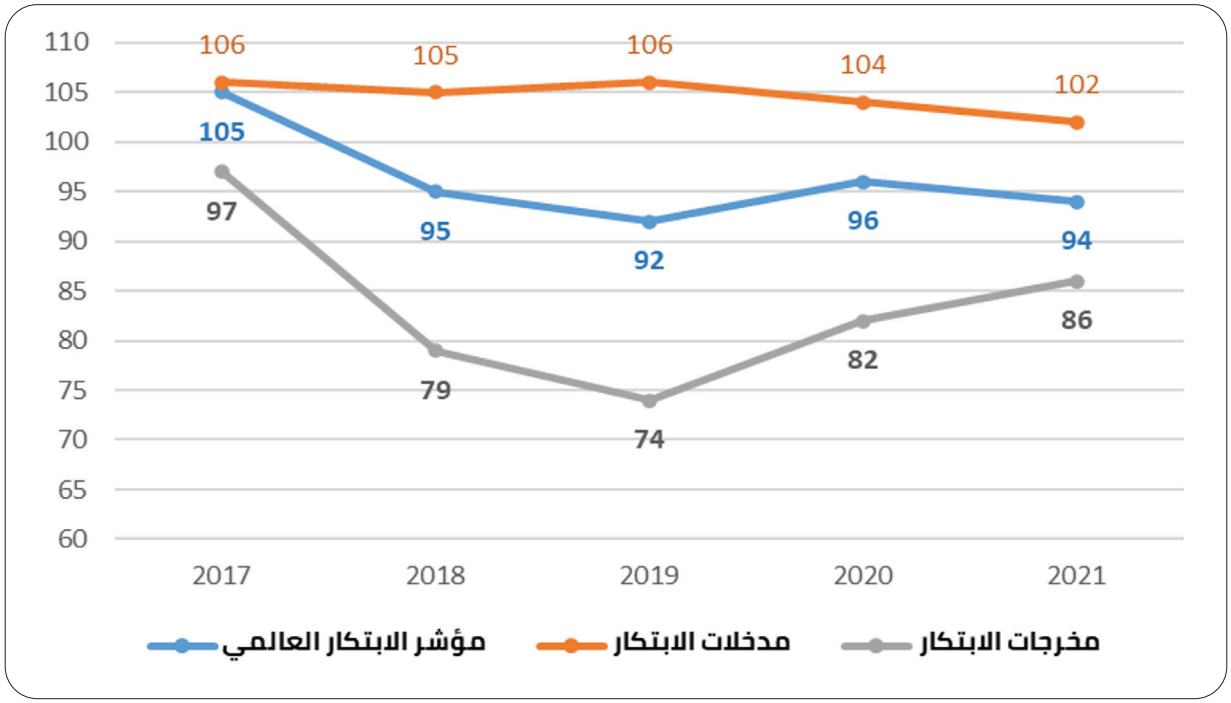

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحور مدخلات الابتكار بمؤشري الابتكار العالمي 2020 و2021

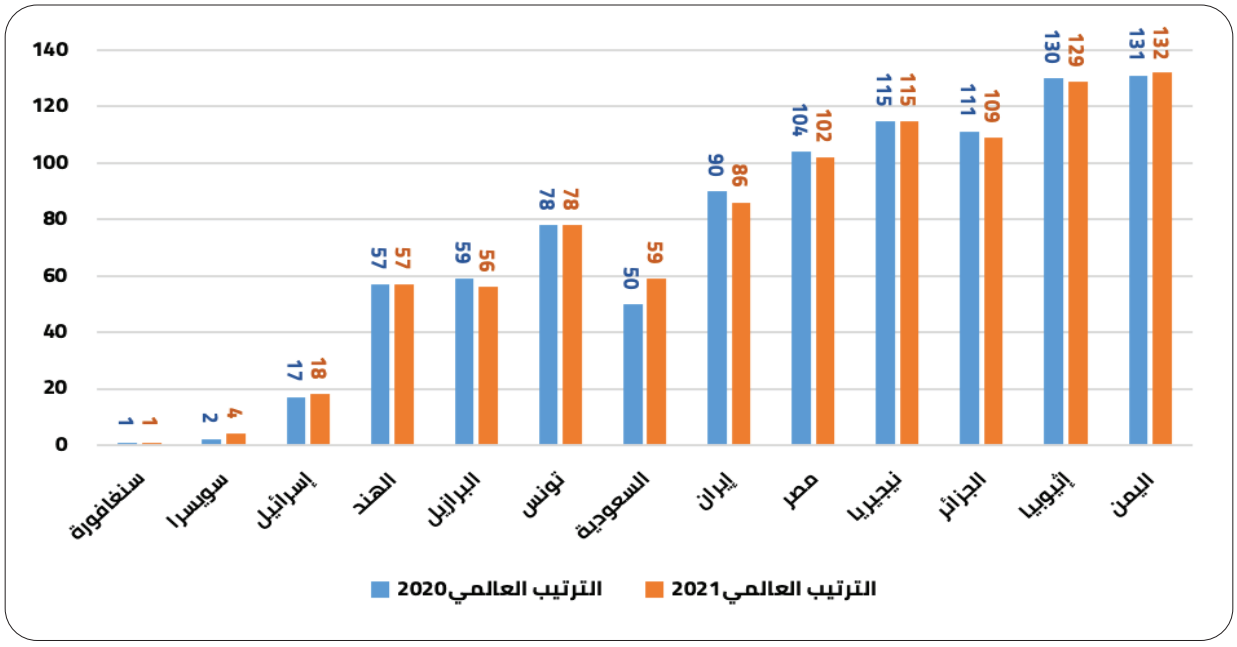

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحور مخرجات الابتكار بمؤشري الابتكار العالمي 2020 و2021

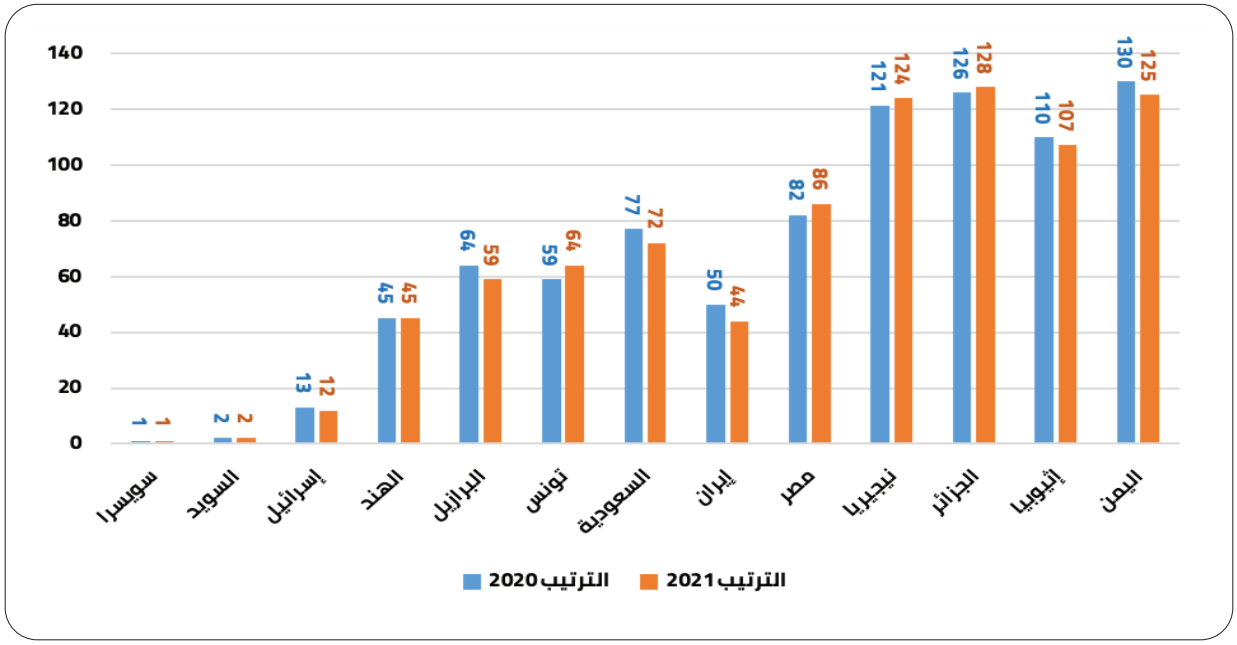

ترتيب مصر بعدد من المؤشرات تمثل نقاط ضعف في الابتكار بمصر وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2021

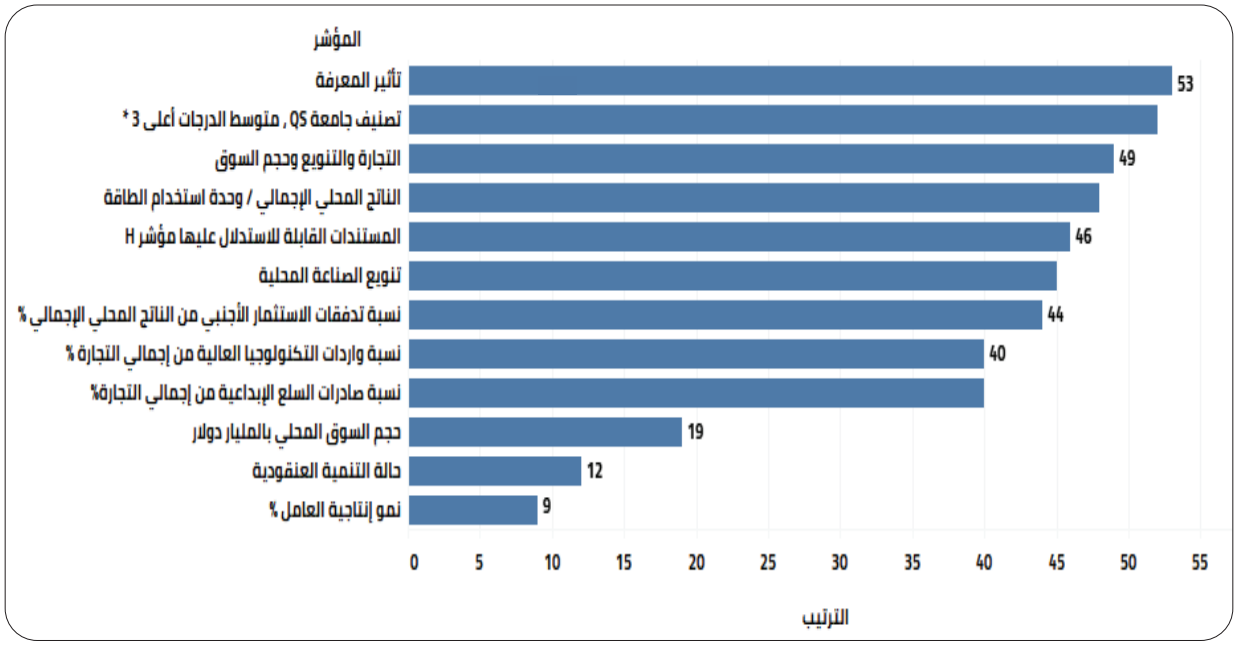

ترتيب مصر بعدد من المؤشرات تمثل نقاط ضعف في الابتكار بمصر وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2021

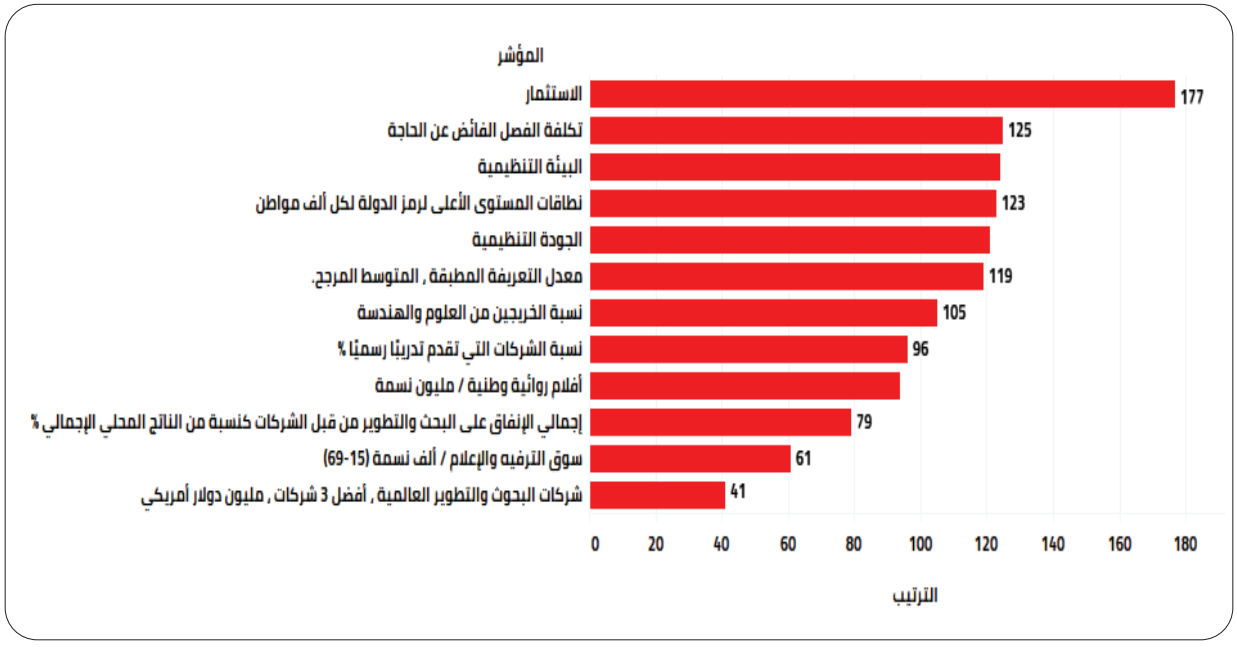

ترتيب مصر بالمحاور السبعة لمؤشر الابتكار العالمي 2021

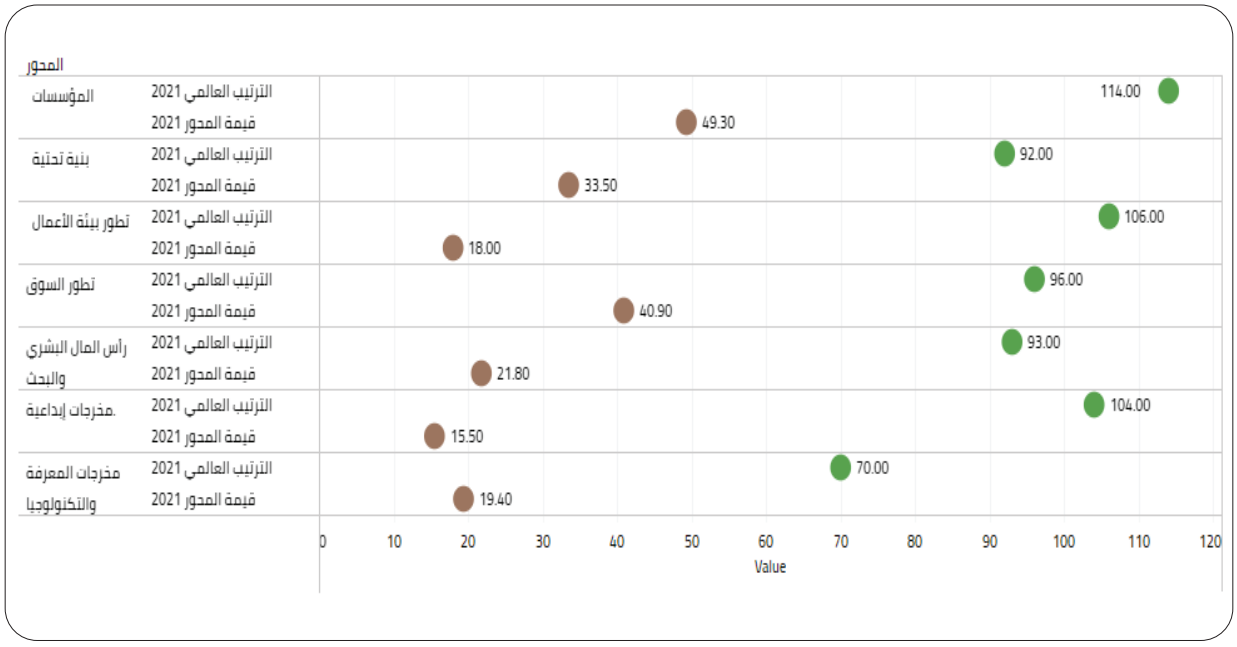

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

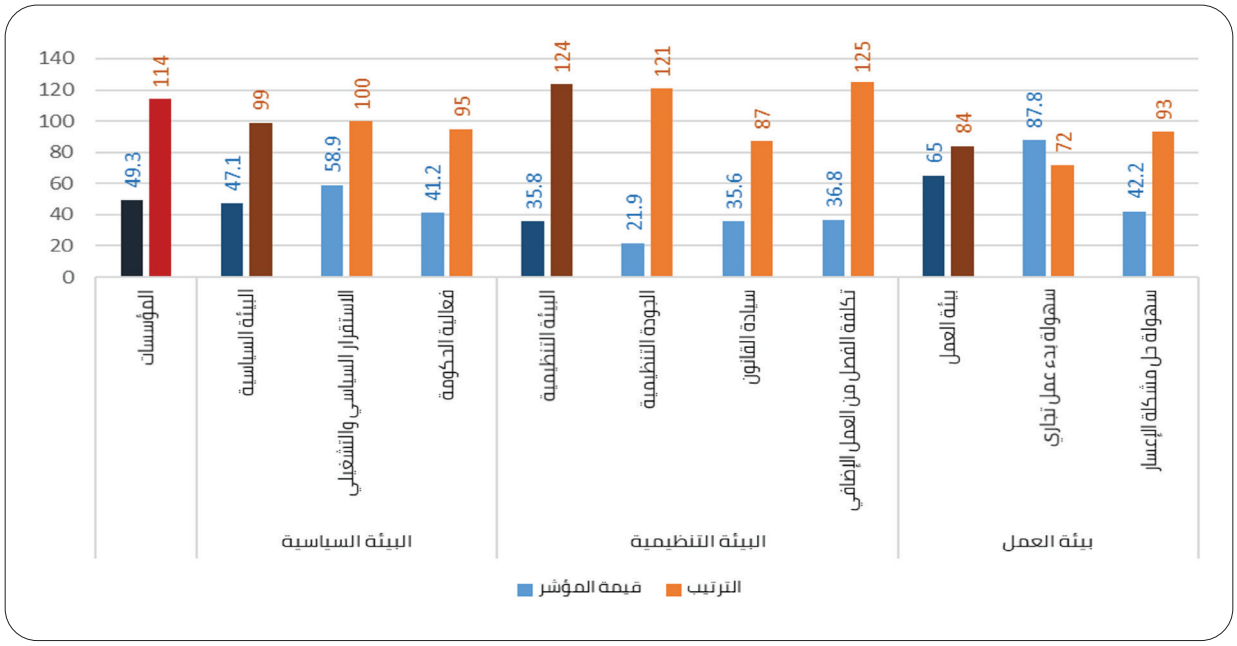

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور رأس المال البشري والبحوث وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

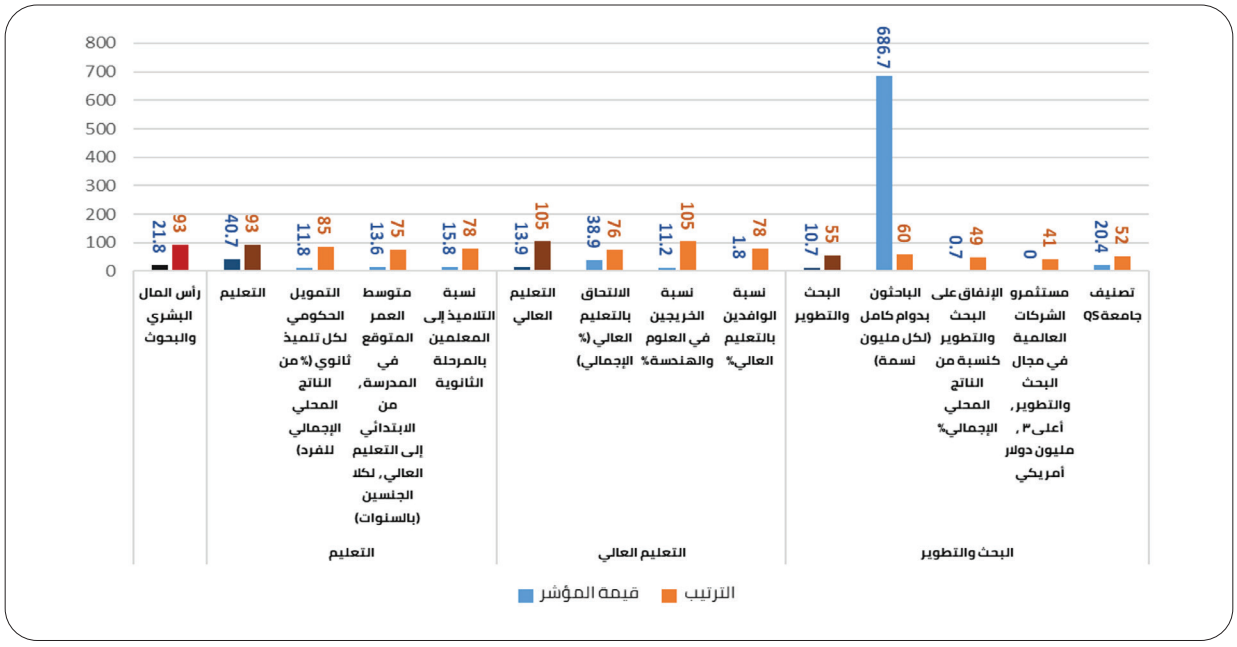

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

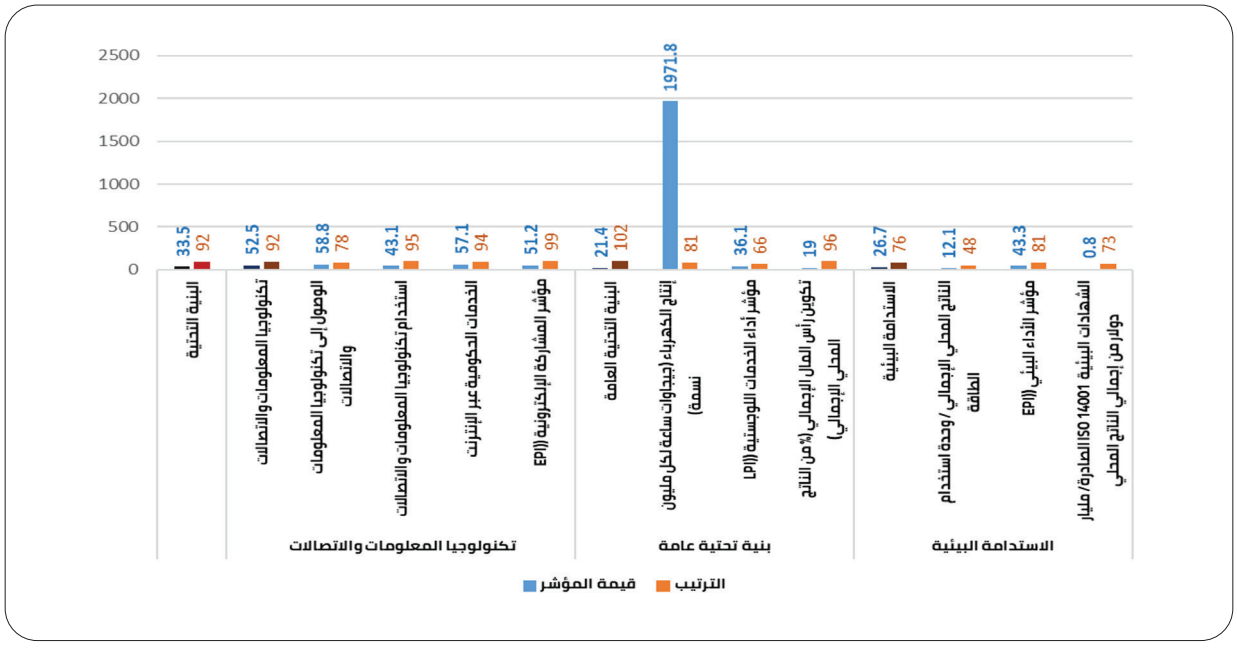

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور تطور السوق وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

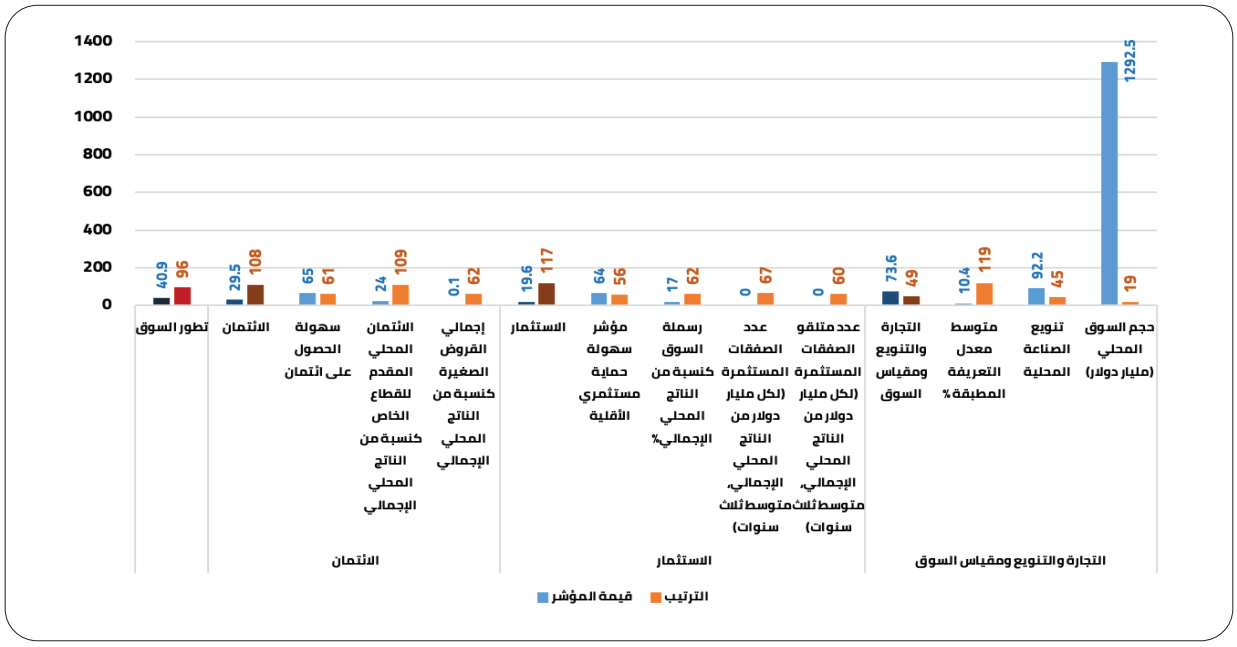

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور تطور بيئة الأعمال وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

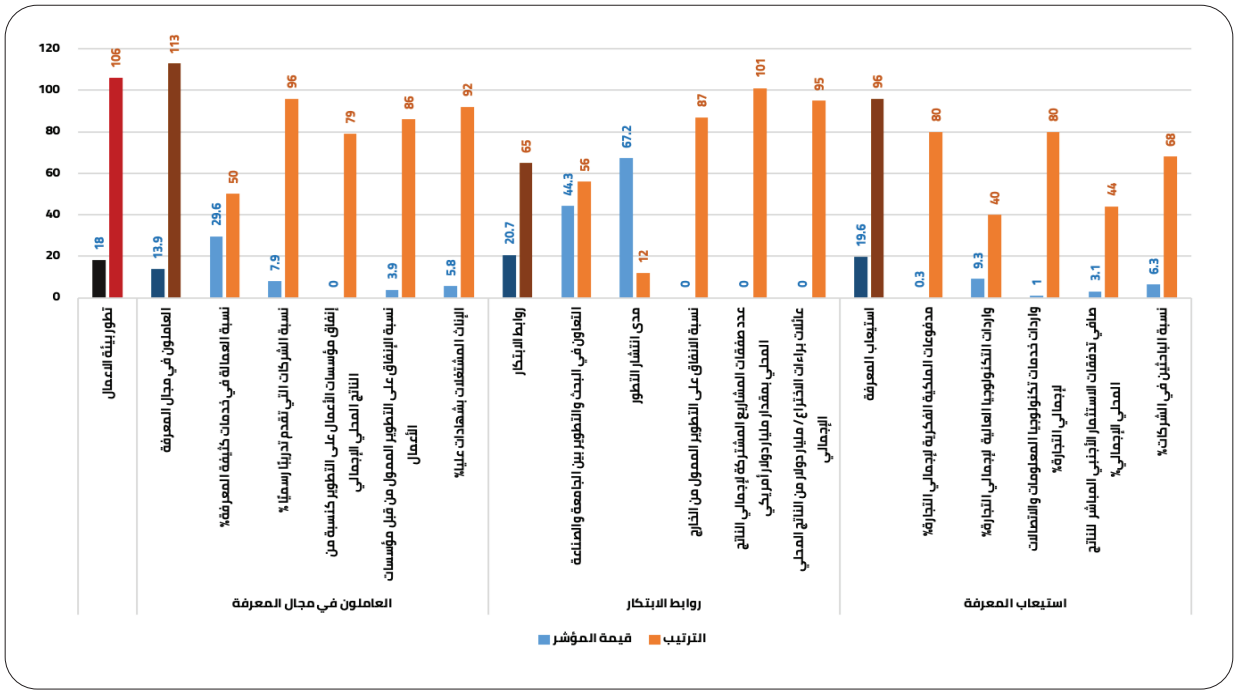

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور مخرجات التكنولوجيا وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

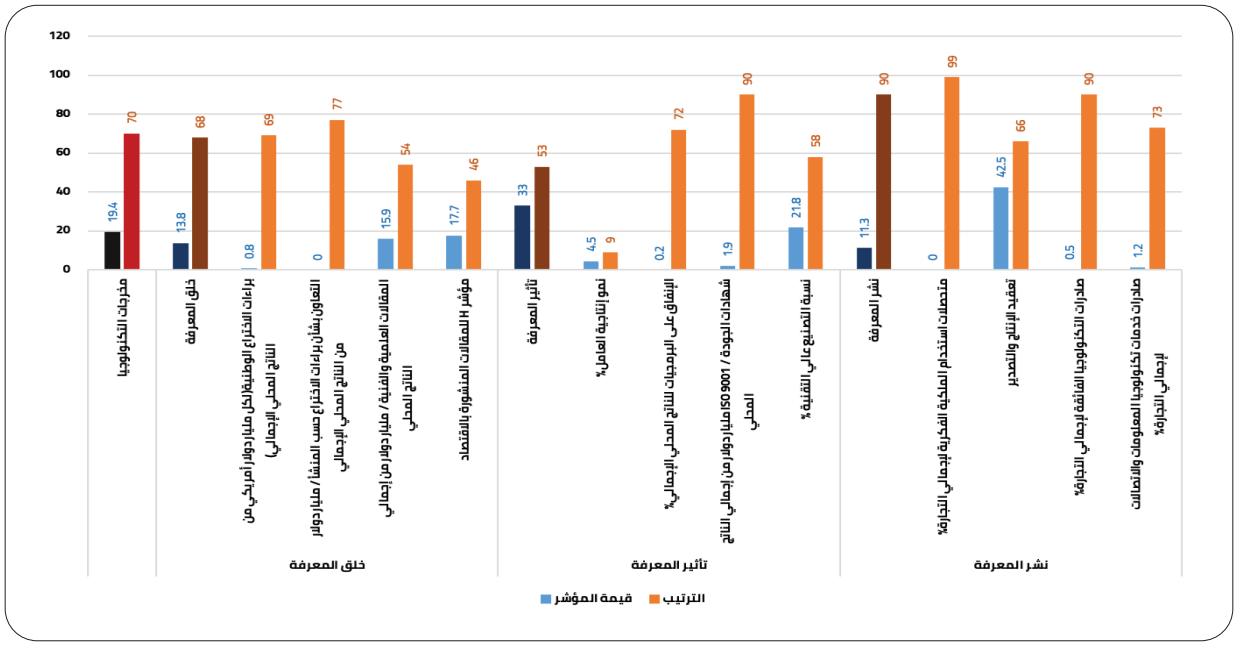

ترتيب مصر بالمؤشرات الفرعية لمحور المخرجات الإبداعية وفقًا لمؤشر الابتكار 2021

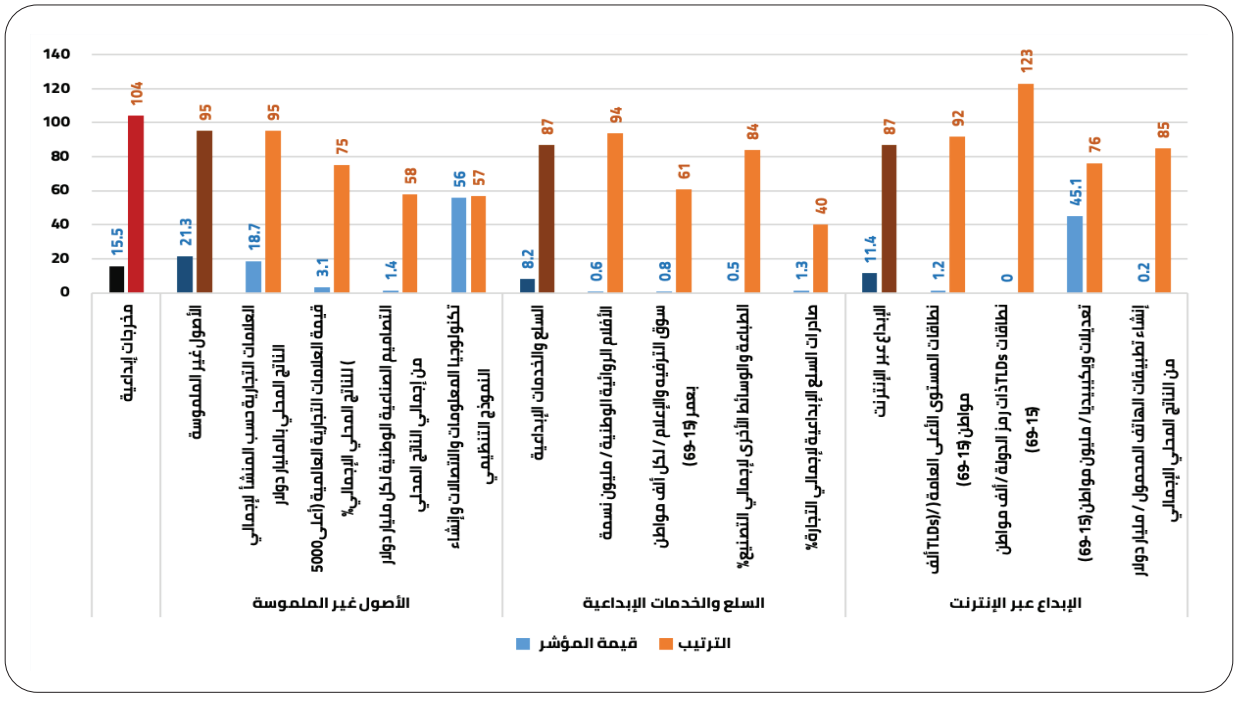

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

رقم الإيداع ٢٠٢١/٢٣٨٩٩

ISBN 978-977- 86012-2-0

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863

E-mail info@ecss.com.eg

Website ecss.com.eg

Social links /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo